حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

علاقة الشوكاني بالسلطة

د. علي عوض محمد آل قطب*

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بقسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية- جامعة الملك خالد

المستخلص

تتناول هذه الدراسة علاقة الإمام الشوكاني بسلطة الإمامة القاسمية في اليمن، وتقاربُ بعينٍ تحليلية فاحصة دور الشوكاني في المعترك السياسي باليمن، في محاولة لإضاءة جوانب معتمة من حياته الشخصية لم تكشف عنها المصادر التاريخية، ولا المراجع الحديثة، بسبب غلَبَة شخصيته الفقهية والدينية على شخصيته السياسية. هذه الدراسة حاولت أن تستقصي منذ البدء علاقته بالسلطة الإمامية قبل توليه منصب قاضي القضاة عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م، ثم رصدَت بأناة وتؤدة ولوجه إلى غمار السياسة بعد توليه هذا المنصب، مُبينة حجم تأثيره في قرارات الأئمة اليمنيين، فضلاً عن دوره السياسي المزدوج سواءً في السياسة الداخلية للسلطة الإمامية أو في سياستها الخارجية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة

اضطلع الفقيه بدور حيوي ومؤثر في التاريخ الإسلامي، فمع نشوء الدولة والمجتمع الإسلاميين تشكّلَ دور الفقيه، الذي كانت وظيفته تبصير الناس بأحكام دينهم، وتعليمهم شرائع الدين الإسلامي الحنيف. هذا الدور ما كان ليكون بهذا التأثير والحيوية لولا مركزية المعرفة الدينية في المجال الإسلامي العربي، التي كانت العامل الرئيس في امتلاك الفقيه لمكانته الكبيرة – غير قابلة للإزاحة – في الحياة السياسية والاجتماعية، وهو ما أدى في النهاية إلى اشتباك علاقته بالسلطة القائمة آنذاك.

إن هذه العلاقة طوال تاريخ المسلمين اتسمت بكونها علاقة مُلتبسة، لأنها لم تكن منضبطة بنسق معين، فهي لا تتخذ شكلاً واحداً، ولا تكون وفق نمطٍ محدد، والسبب في ذلك ناجمٌ عن توجهات السلطة وممارساتها، ونابعٌ من اتجاهات الفقيه وتطلعاته. من هنا فإن ضبط العلاقة بين السلطة والفقيه من خلال توصيف دقيق وموحّد يبدو عصياً وممتنعاً، غير أنه يمكن القول إن السلطة بشكل عام، مهما اختلفت أيديولوجيتها، أو مرجعيتها الفكرية تظل أولويتها القصوى عبر التاريخ تعزيز قوتها، وتأمين سيطرتها، وبسط نفوذها، بما يضمن ديمومتها، واستمرارها.

وحتى تتعزز قوة هذه السلطة، وتؤمن سيطرتها، وتبسط نفوذها أكثر من ذي قبل، فإنها قد تمارس أفعالاً تخالف القيم الإسلامية الكبرى، كالعدل، والحق، والشورى، والرحمة، وهي القيم الإسلامية التي دأب الفقيه من الناحية النظرية على تكريسها، وتجسيدها على أرض الواقع.

وبسبب هذا التضادّ الواضح بين أفعال السلطة وأخلاقيات الفقيه ينشأ الاختلاف بين الطرفين، الذي يؤدي دوماً إلى أن تمارس السلطة عدداً من الممارسات المتنوعة للضغط على هذا الفقيه معنوياً ومادياً مثل: النفي، والاعتقال، وربما التجاهل، والإقصاء، والتهميش، والتضييق على مصادر دخل هذا الفقيه، أو ربما أنها عمدت إلى عكس ذلك تماماً مثل: احتوائه، وإغرائه بشتى الهبات المادية، والمحفزّات المعنوية!

على أن بعض الفقهاء وفي سبيل تفاديه لهذه الممارسات ربما لجأ إلى التصالح مع السلطة، والتكيف مع الواقع الذي تفرضه، بل أكثر من ذلك إذ ربما تحوّل هذا الفقيه إلى محامٍ عن هذه السلطة، وعن أفعالها، بحيث يصدر الفتاوى المبررة لها، حتى وإن كانت هذه الأفعال لا تتسق مطلقاً مع الأحكام الشرعية، والقيم الإسلامية، وهذا ما يجعل من السلطة تبادر بتقديم إغراءاتها المادية، والمعنوية، والوظيفية لهذا الفقيه، في محاولة منها للتأثير عليه لكي ينتج خطاباً يتماهى معها، ولا يتعارض مطلقاً مع ممارساتها، وأفعالها.

وبقطع النظر عن هذا النوع من الفقهاء، فإن ثمة نوعاً آخر منهم، فضّل أن يلتزم الصمت، وينكفئ على نفسه، مكتفياً بتلقين دروسه المودعة في بطون التراث الفقهي لطلابه، ومريديه، وهي دروس غارقة في الجمود، بعيدة جداً عن واقعه وما فيه من مشكلات اجتماعية، وفكرية، واقتصادية عديدة.

بقي أن نشير إلى أن ثمة نوعاً أخيراً من الفقهاء، وهو ذلك النوع الذي يمثّل حضوره في وجدان المجتمع ثقلاً مُعادلاً للسلطة، وقد تم اكتساب هذا الرصيد المعنوي الضخم بسبب ما اكتسبه فقيه هذا النوع من خصائص دينية وعلمية لا توجد في سواه، فضلاً عن كون خطابه في أعين جماهيره يمتاز بسعة العلم الشرعي، والصدق، والقوة، والاستقلال، وهذا النوع من الفقهاء يعد محطّ آمال السلطة، لكونها تحاول دوماً أن تحظى بمباركته، وتسعى أن تكون علاقتها به علاقة حسنة، في حين أن هذا الفقيه يراعي دوماً هذه السلطة بالقدر الذي لا يخلّ باستقلاله من الناحيتين الفكرية والفقهية، وبالقدر الذي يسمح له أن يكون

نموذجاً للفقيه الورع المستقل عن السلطة، والذي يملك رأسمال رمزي يمكنه من التأثير في الجماهير تأثيراً مباشراً وحاسماً.

إن الناظر إلى بعض فقهاء جنوب غربي الجزيرة العربية سيجد أن علاقاتهم بالسلطة كانت متفاوتة من فقيه إلى آخر، تبعاً للأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية الحافة بهذا الفقيه أو ذاك، وتبعاً للأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه السلطة، وتبعاً لممارساتها وطرق تعاملها مع الفقهاء. ولما كان موضوعنا هنا يبحث في علاقة الشوكاني بالسلطة، فقد كان المقصود بها في هذا السياق هو سلطة الأئمة القاسميين في اليمن التي نشأ في ظلها الإمام الشوكاني، والتي تولى خلالها منصب قاضي القضاة لثلاثة من أئمة اليمن، هم: المنصور بالله علي بن العباس، ثم ابنه المتوكل أحمد، ثم ابنه المهدي عبد الله.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تتناول شخصية علمية مؤثرة في الفكر الإسلامي على نحوٍ غير مألوف، ذلك أنها تسلط الضوء على مناطق معتمة في حياة الشوكاني، لم يدرسها الدارسون من قبل، ولم يلتفتوا إليها، ولم يعتنوا بها بحثاً ودرساً، فلئن يكن الشوكاني لم يُدرَس إلا في إطار علمي أو شرعي محض، أو في نطاق تاريخي تقليدي فإن هذه الدراسة تحاول تتبع علاقته بالسلطة، وتسعى إلى رصد تأثيره السياسي سواءً داخل اليمن أو خارجه، كما أنها تروم تقديم مقاربة تاريخية تكشفُ تفاعله مع الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في عهده.

ولأن الشوكاني كانت علاقته بالسلطة متفاوتة، ومتغايرة عن بعضها البعض، سواءً قبل توليه منصب قاضي القضاة أو بعده، فإن هذه الدراسة قد تم تقسيمها إلى عددٍ من المباحث هي:

المبحث الأول: علاقة الشوكاني بالسلطة الإمامية قبل توليه منصب قاضي القضاة.

المبحث الثاني: تولي الشوكاني منصب قاضي القضاة.

المبحث الثالث: أثر الشوكاني في السياسة الداخلية للسلطة الإمامية.

المبحث الرابع: أثر الشوكاني في السياسة الخارجية للسلطة الإمامية.

والجدير بالذكر، أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، متوسلين في ذلك بالنقد التاريخي التحليلي، ومستندين على المصادر الأصلية سواءً أكانت مصادر مخطوطة أم مطبوعة، إضافة إلى المراجع والدراسات التاريخية الحديثة التي يمكن توظيف رؤاها ونتائجها في الدراسة، مع تطبيق استخدام المقارنة على معلومات المصادر التاريخية، وإعمال التحليل والمقابلة بين العديد من متون المصادر ونصوصها بغية الوصول إلى الحقائق التاريخية، متوخين في ذلك أن يكون الاستناد على هذه المصادر والمراجع وفق المنهج العلمي، من خلال تطبيق شروط الإحالة ، واتباع الأمانة العلمية .

نسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله علي نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: علاقة الشوكاني بالسُلطة الإمامية قبل توليه منصب قاضي القضاة

منذ وقت مبكر من عمره بات الشوكاني عالماً معدوداً من كبار العلماء في صنعاء، ويبدو راجحاً القول إن مكانته الرمزية في وجدان العلماء والأهالي في صنعاء ونواحيها، والتي حازها في وقت مبكر من عمره، كانت نابعة من نبوغه العلمي، وثقافته الموسوعية التي فاقت ثقافة علمائه وأقرانه على حدّ سواءً!. ولكي نأخذ فكرة عن مقدار علم الشوكاني يمكن أن نستشف ذلك من خلال نعوت المؤرخين المعاصرين له، فتلميذه جحاف حين ذكره قال: "شيخنا المحقق في المعقول والمنقول، الجهبذ المجتهد، العالم الرباني"[١]. وحين توقف عند علمه قال عنه: "وشهد له بالفهم أهل زمانه، وبلغت به المعارف إلى أن أذعن له كل طالب للعلم عارف، فصار رأساً في الانتقاد، وعيناً يستضاء به النقاد، مُجلياً، أمَّ مقامه الأساتذة، علماً خافقاً في المحافل، إخبارياً، فقيهاً، يعرف الحجة، شاعراً، ناقداً"[٢]، أما تلميذه الآخر عاكش الضمدي فقال عنه حين استهل ترجمته بأنه: "شيخنا، شيخ الإسلام، المحقق، المدقق، الإمام، سلطان العلماء، إمام الدنيا، خاتمة الحفاظ بلا مراء، الحجة النقاد، عالي الإسناد، السابق في ميدان الاجتهاد، المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها، العارف بمقاصدها، وعلى الجملة فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رآه مثله"[٣]. وحين تحدث عن مكانته العلمية قال عنه: "أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المؤالف والمخالف، وصار المشار إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلي في علوم الشريعة في السبق عند الرهان، لم تر عيني مثله في تحقيق العلوم على اختلاف أنواعها، وكانت ساحته مجمع الفضلاء، ومحط رجال النبلاء، وبغية مرتاد الفوائد، وموئل منتقى العوائد، وملجأ كل قاصد، وملاذ كل وارد"[٤].

ولأجل هذه الغزارة العلمية التي تمتع بها الإمام الشوكاني، فلم يكن غريباً ما ذكره عن نفسه في البدر الطالع من أن طلابه كانوا "يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس في فنون، واجتمع منها في بعض الأوقات التفسير، والحديث، والأصول، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والفقه، والجدل، والعروض"[٥]. ولعل هذا ما حدا بتلميذه لطف الله جحاف إلى أن قال عنه: " ما رأيت أنشط منه في التدريس يصل ليله بنهاره في الإفادة"[٦]، فضلاً عن تصدّيه للفتوى في سن مبكرة، حيث كان كما قال عن نفسه: "يفتي أهالي مدينة صنعاء، بل من وفد إليها، بل ترد عليه الفتاوى من الديار التهامية وشيوخه إذ ذاك أحياء"[٧]!.

ولئن كان الشوكاني قد انهمك بشدة في التعليم، والتدريس، والفتوى، إلا أن ذلك لم يمنعه من التصنيف والتأليف في العلوم المختلفة كالعقيدة، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، والتفسير، بحيث يبدو استعراضها في هذا المقام أمراً متعذراً[٨]، غير أنها تبرهن على عقلية فذة، وهمّة عالية، ومكانة راسخة في العلم والعمل، وهذا ما لاحظه جحاف حيث قال عن تلك المؤلفات بأنها: "تدلك على قوة الساعد، وسعة الاطلاع، لا يدع القول المحرر من حجة توضح المحجة، رُزق السعادة في تصانيفه مع القضاء، وكاد الإجماع يقوم على حسنها، وتناقلها من يلوذ به، وذكروها في دروسهم"[٩].

إن مما يلفت النظر أن الشوكاني رغم انكبابه على العلم، والتعليم، والتأليف، ورغم ذيوع صيته، وانتشار سمعته العلمية في كامل أرجاء اليمن، إلا أن علاقاته إلى ما قبل توليه منصب قاضي القضاة ظلت مقتصرة على محيطيه القرَابي والعلمي، فحتى هذه اللحظة لم يزل الشوكاني في منأى تام عن معترك السياسة، بعيداً عن البوابة المفضية إلى السلطة الإمامية ودوائرها في اليمن، على أن هذا الأمر لن يستمر طويلاً، ذلك أن الشوكاني لمّا كان نابغة بين أقرانه، متفرداً برؤية علمية مختلفة، ومتميزاً عنهم بمشروع فكري تحرري، لا

يحفل بالمذهب، وينزع نحو الاجتهاد، وينبذ التقليد، فإن ذلك كان الشرارة الأولى للولوج من بوابة السياسة، أو بالأحرى كان السبب الرئيس في بداية احتكاكه بالسلطة!.

ولكي تتضح الصورة يمكن استنطاق ما بثّه الشوكاني من نصوص في كتابه: أدب الطلب، والذي رصد فيه شيئاً من سيرته العلمية، فبعد أن قرّر سلوك منهج الاجتهاد، ونبذ التقليد، ومع سطوع نجمه العلمي، يقول عن نفسه إنه كان "عند ورود قول عالم من أهل العلم قد تمسك بدليل ضعيف، وترك الدليل القوي، أو أخذ بدليلٍ وبعملٍ خاص، أو بمطلق وطرح المقيد، أو بمجمل ولم يعرف المبين، أو بمنسوخ ولم ينتبه لناسخ...تكلمت بما بلغت إليه مقدرتي"[١٠]، ثم يفصّلُ الشوكاني في رأيه الاجتهادي فيقول: "وأقل الأحوال أن أقول استدل هذا بكذا، وفلان المخالف له بكذا، ودليل فلان أرجح لكذا"[١١]، وبسبب هذه الروح العلمية المتوثبة، والعقل النقدي الذي لا يقدس سوى الحقيقة، هذا العقل الذي – كما قيل – لا يعرف الحق بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق، فقد كان ذلك مدعاة لثورة الفقهاء الزيدية الهادوية[١٢] عليه، واستحكام عداوتهم له، إذ يقول في هذا السياق: "فما زال أسرى التقليد يستنكرون ذلك، ويستعظمونه لعدم الفهم به، وقبول طبائعهم له حتى ولد ذلك في قلوبهم من العداوة، والبغضاء ما الله به عليم"[١٣].

لقد بدا واضحاً أن الشوكاني كان يتطلع إلى تأسيس مناخ علمي في صنعاء أو على الأقل في محيطه العلمي يسوده البحث عن الحقيقة أياً تكن، ولعل هذا ما يفسر سعيه الدؤوب وراء ضرورة ترك التعصب المذهبي، والارتهان إلى الدليل دون سواه، إضافة إلى حثّ طلابه على الاجتهاد، وتدريسه لهم، وأخذهم عنه" أخذاً خالياً من التعصب، سالماً من الاعتساف"[١٤]، وكان هذا الأمر من شأنه أيضاً أن يزيد "المخالفين عداوة، وشناعة، وحسداً، وبغضاً"[١٥]. وبسبب هذا المنهج العلمي الصارم الذي اضطلع به الشوكاني، وبسبب جواباته على أسئلة الناس جوابات اجتهادية، خالية من التقليد فقد أفضى ذلك إلى أن انتقل عداؤه مع خصومه المُقلدين إلى أفق آخر، أكثر خطورة على حياته، يتمثل ذلك في كونهم قد بدأوا على حد قول الشوكاني "يرفعون إلى من لا علم عنده، من رؤساء الدولة الذين لهم في الناس شهرة، وصولة"[١٦]. من هنا وضمن هذا السياق يبدأ الشوكاني دخوله من بوابة السياسة، وعند هذه اللحظة يبادر خصومه من الفقهاء الزيدية المقلدين بتوظيف السلطة الإمامية في صراعهم الفكري معه، في محاولة منهم لقمع نشاطه العلمي والفكري، غير أن هذا الصراع وإن ظهر أنه آخذُ في الخفوت إلا أنه عاد مجدداً، بل عاد جذعاً، وبدرجةٍ أشد من ذي قبل، وذلك قبيل تولي الشوكاني منصب قاضي القضاة بسنة واحدة، أي في عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م[١٧]، وكان سببه في هذه المرة تأليف الشوكاني لكتابه المشهور: إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي. وهذا الكتاب يمثّل في الأصل جواباً مطولاً على سؤال ورده من بعض الفقهاء حول قضية سب الصحابة[١٨]، حيث اشتمل على جمع أقوال عدد من أئمة الزيدية، الذين أجمعوا على حرمة سب الصحابة أو التطاول عليهم[١٩]، بيد أن هذا الكتاب قوبل من قبل الفقهاء الزيدية المقلدين بتأليب العامة على الشوكاني، بل تعدى ذلك إلى استعداء السلطة مرة أخرى، وتحريضها عليه، وهذا ما عناه الشوكاني حين قال في هذا الخصوص:"وزاد الشر، وتفاقم حتى أبلغوا ذلك إلى أرباب الدولة، والمخالطين للملوك من الوزراء وغيرهم"[٢٠].

ومع مرور الوقت كان الوشاة يزدادون وشاية، والمؤلبون يزدادون تأليباً حتى بات من الراجح أن اسم الشوكاني أمسى يتردد في دوائر السلطة الإمامية، وأروقتها بسبب هذه القضية التي انتقلت من الإطار الفكري إلى الإطارين السياسي والاجتماعي، بل إن هذه القضية وصلت إلى آذان الإمام المنصور نفسه، وكان إبلاغه بها قد جرى في سياق تحريضي خطير يستهدف حياة الشوكاني، والوقيعة به، وجعله فريسة لعنف السلطة. يقول

الشوكاني في هذا السياق: "وأبلغوه إلى مقام خليفة العصر حفظه الله، وعظّم القضية عليه جماعة ممن يتصل به، فمنهم من يشير عليه بحبسي، ومنهم من ينتصح له بإخراجي من مواطني"[٢١].

بهذه الكيفية بات الشوكاني وجهاً لوجه، أعزلاً، لا يملك سوى علمه الشرعي، وقلمه أمام سلطة مطلقة لا تؤمَنُ غائلتها! غير أن المفارقة هنا أن هذا التحريض الكبير لم يقابله الإمام المنصور إلا بحلمٍ وسكونٍ مُدهشين، ومثيرين للإعجاب، ولعل هذا ما استرعى انتباه الشوكاني نفسه حين وصفه بقوله: "وهو ساكت لا يلتفت إلى شيء من ذلك وقاية من الله، وحماية أهل العلم، ومدافعة عن القائمين بالحجة في عباده، ولم تكن لي إذ ذاك مداخلة لأحد من أرباب الدولة ولا اتصال بهم"[٢٢]. وبصرف النظر عن هذا التفسير الديني الذي يقدمه الشوكاني تجاه حلم الإمام المنصور عليه، وسكوته، وتغاضيه عنه رغم التحريض الخطير ضده، إلا أن ما يمكن قوله أن الإمام المنصور من خلال هذا التصرف انطوت شخصيته على ذكاء كبير، وقدرة عظيمة في التعامل مع الصراعات الفكرية في عهده، بل أكثر من ذلك إذ كان من الجلي أنه يملك وعياً فرَضَ عليه ضرورة أن تبقى الصراعات الفكرية محصورة في مدارها الفكري، بعيدة عن تدخلات السلطة، وتحيزاتها مع فكر على حساب فكر آخر، كما أن من الجلي أيضاً أن الإمام المنصور كان مدركاً لضرورة وجود شخصية علمية[٢٣] تتسم بالنزاهة، والصدق في الأفكار، والأعمال كشخصية الشوكاني.

لقد كان الشوكاني حين وقوع هذه القضية لا يملك أي علاقة على المستوى الشخصي بالسلطة أو برجالها، فلم يكن يعرف أحداً من أفراد البيت القاسمي، ولا تربطه أي علاقة بوزير من الوزراء، أو والٍ من الولاة، ولا حتى يملك علاقة بأحدٍ له علاقة بهؤلاء، وهذا ما أكده بقوله: "ولم تكن لي إذ ذاك مداخلة لأحد، من أرباب الدولة، ولا اتصال بمن له بهم اتصال"[٢٤]، وهذا ما يجعلنا نرجح مجدداً أن تصرف الإمام المنصور تجاه هذه القضية ما كان إلا تصرفاً ذاتياً ينم عن قناعته الشخصية بعدم التدخل في هذه القضية، رغم اللغط الكبير الحاصل على ألسنة العامة والأهالي، والذي وصل إلى حد أن الناصحين المشفقين على الشوكاني نصحوه :"بالفرار أو الاستتار"[٢٥]، أو على أقل تقدير نصحوه ألا يعود إلى حلقاته العلمية، ومجالس تدريسه التي كان يدرس فيها بجامع صنعاء، غير أن الشوكاني، وإيماناً منه بأهمية دوره العلمي، وعزيمته على تنفيذ مشروعه الاجتهادي الذي يرمي ترسيخه في بيئته، فقد أبدى جسارة كبيرة مع طلابه، فقرر معاودة التدريس في الجامع الكبير بصنعاء، وعند هذا الفعل يقدم الشوكاني وصفاً لصور الدهشة التي علت وجوه الناس من جسارته، وإقدامه على التدريس في ظل هذا الجو المشحون بالتعصب المذهبي، إذ يقول في هذا السياق: "فانقلب من في الجامع، وتركوا ما هم فيه من التدريس والدرس، ووقفوا ينظرون إلي متعجبين من الإقدام على ذلك، لما تقرر عندهم من عظيم الأمر، وكثرة التهويل، والوعيد، والترهيب حتى ظنوا أنه لا يمكن البقاء في صنعاء فضلاً عن المعاودة للتدريس"[٢٦].

وهكذا، فقد استمر الشوكاني في مواصلة نشاطه العلمي والفكري في اليمن بكل ما أوتي من جسارة وعزيمة، لا يثنيه عن ذلك نصح الناصحين المشفقين، ولا دسائس المحرضين المبغضين، ولا يرده عن مشروعه الاجتهادي غائلة السلطة، ولا غضب المتعصبين من العامة، على أن علاقته بالسلطة ستشهد تحولاً جديداً مع استلامه منصب قاضي القضاة، وهو المنصب القضائي الأعلى في اليمن آنذاك.

المبحث الثاني: تولي الشوكاني منصب قاضي القضاة

قبل الشروع في تناول كيفية تولي الشوكاني لهذا المنصب الرفيع، لا بد من عرض نبذة يسيرة عن بنية الدولة القاسمية، وموقع القضاء من هذه الدولة، وعلاقته بالإمام الذي يشغل المنصب السياسي الأعلى في الدولة القاسمية، لأن ذلك سيمكننا من فهم الظروف الحافة باستلام الشوكاني لهذا المنصب، وتقديم مقاربة يمكن أن تعطي تصوراً دقيقاً للسياق التاريخي الذي تم فيه تعيين الشوكاني في هذا المنصب الجسيم.

ويمكن القول إن الأئمة القاسميين خلال الفترة السابقة لفترة الإمام الشوكاني حرَصوا على أن يكون بجانبهم علماء يعملون كمستشارين خاصين في دولتهم، من دون أن يتولى أي منهم منصب قاضي القضاة الذي يبدو أنه لم يتبلور بشكل واضح إلا في القرن الثاني عشر الهجري، ومرد ذلك أن الإمام نفسه كان مستحوذاً على القضاء، إذ هو الإمام والقاضي في الوقت عينه[٢٧]، وكان قيامه بوظيفة القضاء يأتي مترتباً على كونه فقيهاً في الأساس، له معرفة شرعية راسخة في الفقه الزيدي، مثلت هذه المعرفة شرطاً لازماً عند الزيدية، يتعين أن يكون موجوداً لمن يتصدى لمنصب الإمامة[٢٨]، لكن هذا الأمر على ما يبدو لم يستمر طويلاً إذ بدأ يتشكل منصب قاضي القضاة في غضون القرن الثاني عشر، ربما إدراكاً من الأئمة أنفسهم بضرورة وجود هذا المنصب، واستشعاراً منهم أن وجوده على رأس النظام القضائي في دولتهم سيجعل منه نظاماً أكثر انضباطاً وكفاءة، وربما لأن بعض هؤلاء الأئمة القاسميين المتأخرين لم يكونوا على حصيلة شرعية متينة مثل أسلافهم من الأئمة المتقدمين. ويشير أحد المصادر التاريخية اليمنية إلى أن الفقيه أحمد بن عبد الرحمن الشامي[٢٩] كان من أوائل الذين تولوا منصب قاضي القضاة في اليمن[٣٠]، حيث أصبحت كل شؤون القضاء في اليمن مسندة إليه، وذلك إبان عهد الإمام المنصور الحسين[٣١]، يقول صاحب نفحات العنبر عند ترجمته للشامي في هذا الخصوص: "واستمر ذلك إلى أن جاءت الدولة المنصورية فزاد حظه، وعظمت رياسته، وجعل بنظره القضاء في جميع البلدان، والنظر في المظالم، وكان كثير القيام في دفعها، وإعانة المظلوم وإنقاذه بحسب الحال"[٣٢]، ويقول الشوكاني عنه ما لفظه: " وقد ارتفعت درجته في أيام المنصور، ارتفاعاً زائداً حتى كان مقبول القول في الجليل والدقيق، وصار أمر القضاء في جميع جهات اليمن منوطاً به، وكان يصدع بالحق مع حسن صناعته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وله شهرة كبيرة وصولة عظيمة في مملكة اليمن"[٣٣]. ووفقاً لبعض الدراسات التاريخية فقد كان من مهام الشامي تعيين القضاة، وتحرير خطابات الإمام، وقراءة الرسائل الواردة إليه، إضافة إلى تقديم الرأي والمشورة إلى الإمام[٣٤].

استمر الشامي في منصبه حتى أصبح طاعناً في السن، ثم حل مكانه القاضي يحيى بن صالح السحولي[٣٥]، الذي تولى منصب قاضي القضاة في عهد الإمام المهدي عباس[٣٦]، كما ضم إليه المهدي الوزارة أيضاً[٣٧]، يقول صاحب نفحات العنبر في ترجمته له، واصفاً مكانته بما لفظه: "وعظمت رئاسته، واتسع دسته، وهابه أرباب الدولة، ونفذت كلمته على الأمراء، والرؤساء، وهاداه أرباب الأعمال، وأهل الولايات"[٣٨]، واستمر السحولي على هذا النحو لأكثر من عقد حتى نكبه الإمام المهدي سنة ١١٧٢هـ / ١٧٥٨م، فاستصفى أمواله، وسجنه، وظل في السجن حتى عام ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م[٣٩]، ثم أفرج عنه، فلزم بيته و"اشتغل بالتدريس، والمطالعة، وتصدر للإفتاء، وصار كلامه في الفتاوى حجّة عند الحكام"[٤٠]، وبقي السحولي متصدراً للعلم، مشتغلاً بالفقه، والفتوى حتى وفاة الإمام المهدي عام ١١٨٩هـ / ١٧٥٥م[٤١].

ومع تولي ابنه علي المنصور[٤٢] الإمامة في صنعاء، فقد كان من أوائل قراراته التي اتخذها أن أعاد السحولي إلى منصب قاضي القضاة، وعليه فقد عادت مكانته السابقة كما

كانت عليه من قبل، وفي هذا يقول الشوكاني: "فباشر ذلك بحرمة وافرة، ومهابة زائدة، وفخامة عظيمة، وصار المتصدر في الديوان، وليس لأحد معه كلام، بل ما أبرمه لا يطمع أحد في نقضه، وما أبطله لا يقدر غيره على تصحيحه"[٤٣]. واستمر السحولي في هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٣م[٤٤].

وبموت السحولي يصبح منصب قاضي القضاة، وهو المنصب الحساس والمهم في بنية الدولة القاسمية شاغراً، ينتظر من يملؤه، ويسد مكانه، والمفارقة هنا أن الإمام المنصور ما وقعت عينه لملء هذا المنصب إلا على الشوكاني، الأمر الذي يدعو إلى الغرابة والدهشة، خاصة إذا ما استحضرنا أن ذكر الشوكاني – كما جرى بيانه في المبحث السابق – عند الإمام المنصور ما أتى قط في سياق إيجابي، وإنما في سياق سلبي، يتضمن التحريض عليه، واتهامه خاصة بعد تأليف كتابه: إرشاد الغبي، بأنه يروم طمس مذهب آل البيت، وهو الأيديولوجيا التي أسس عليها البيت القاسمي مُلكه، وشيّد سلطانه في اليمن!

وهنا يثور سؤال في غاية الأهمية، وهو لماذا اختار الإمام المنصور الشوكاني بالذات لهذا المنصب؟! ولماذا عقَدَ عليه الآمال في تولي هذا المنصب الرفيع رغم ما قيل فيه من طعن، وثلب، ورغم كونه مدركاً أن الشوكاني هو عالمُ وفقيه يحمل أيديولوجيا أو بالأحرى مشروعاً مغايراً، بل وربما متضاداً لأيديولوجيا السلطة القاسمية بوصفه مشروعاً ينزع نحو الاتجاه السني بطبعته السلفية؟!

إن الإجابة على هذا السؤال لا يبدو حسمها أمراً سهل المنال، غير أن ما يمكن تأكيده أن اختيار الإمام المنصور للشوكاني يثوي خلفه إعجابُ شديد من الإمام المنصور بشخصية الشوكاني، إعجابُ ليس لعلم الشوكاني أو فقهه، فاليمن مليء آنذاك بالعلماء والفقهاء، وإنما لجسارة هذه الشخصية، وقوتها، ونزاهتها، وإخلاصها في طرح أفكارها التي كان بعضها يصادمُ أفكار الزيدية الهادوية. وإذا كان الشوكاني ضمن هذا الإطار قد تم التأليب عليه، وتحريض الإمام المنصور ضده، في محاولة للوقيعة به، واستثارة سخط المنصور عليه، فإن ذلك التأليب والتحريض ما أتى إلا بآثارٍ معاكسة تخالف الآثار المرجوة التي رام تحقيقها المؤلبون، والمحرضون، فبدلاً من وقيعة المنصور بالشوكاني، بات في عينه رفيع المكانة، وبدلاً من سخطه عليه، أمسى مرضياً عنه إلى حد أنه رآه أهلاً لأن يتولى منصب قاضي القضاة!.

من الواضح إذن، أن تلك الواقعة قد نبّهت الإمام المنصور إلى الشوكاني من حيث شخصيته العلمية، واتصافه بصفات الصدق، والإخلاص، والنزاهة، والجسارة، وأنه في عينه بات يمثّلُ الشخص المناسب للقيام بمنصب قاضي القضاة، وعليه فقد كان من المؤكد أن ذلك أدى إلى تحرّيه عن الشوكاني، واستقصائه عنه، يقول الشجني[٤٥] في هذا السياق: "وما زال يسأل عن شيخ الإسلام ليتعرف حاله ممن يدخل عليه من وزرائه، فكلهم يقول: لا نعرف شخصه، وإنما نعرف مكتوباته وشهرته، وبأنه قد صار الآن مرجع العلماء"[٤٦]، ويلحظ هنا أن جواب هؤلاء الوزراء يدل على المكانة العلمية الراسخة للشوكاني، باعتبار أن هذا الجواب يحيل إلى أنهم يعرفون علمه، ولا يعرفون شخصه، علاوة على أنه يعطي تأكيداً على ما أشرنا إليه سابقاً من أن الشوكاني على المستوى الشخصي كان بعيداً جداً عن السلطة ورجالها في اليمن قبل تعيينه قاضياً للقضاة، وأنه كان منكباً على العلم والتدريس فحسب، وبقطع النظر عما يميل إليه الخبر السابق، وعما نستخلص منه فإن الشجني نفسه نصّ صراحة على ابتعاد الشوكاني عن السياسة إذ حين فسّر عدم معرفة وزراء المنصور له، فإنه أرجع ذلك إلى انقباض الشوكاني " عن جميع أرباب الدولة بل عمن لم يكن من أهل العلم على الإطلاق"[٤٧].

ويبدو جلياً أن السبب وراء عدم معرفة الشوكاني برجالات السلطة في عصره، هو مبدأ ذاتي اتخذه لنفسه، هذا المبدأ يقوم على التعلق بالعلم والاكتفاء به وحده دون غيره، ولعل ما يؤيد ذلك نفي الشوكاني نفسه عن أن يكون مشتغلاً في بداية حياته بغير التدريس، حيث قال: "وكنت إذاك مشتغلاً بالتدريس في علوم الاجتهاد، والإفتاء، والتصنيف، منجمعاً عن الناس لا سيما أهل الأمر، وأرباب الدولة، فإني لا أتصل بأحد منهم كائناً من كان، ولم يكن لي رغبة في سوى العلوم"[٤٨]، وهذا النص يكشف أن الشوكاني كان يتحاشى أن تكون له علاقة بالسلطة، ربما خشية من أن تنعكس هذه العلاقة على حياته العلمية، أو ربما لمعرفته أن الخوض في غمار السياسة له أثره الكبير في ورع الفقيه وتقواه، وبصيغة أخرى يبدو جلياً أن تحفظ الشوكاني مرده إدراكه أن عالم السياسة مليء بالممارسات غير الأخلاقية، والمتضادة مع حياة العالِم المثالية، وعليه فإن مثل هذه الأسباب في جملتها يمكن أن تكوّن نموذجاً تفسيرياً موضوعياً لحالة التردد التي وقع فيها الشوكاني لحظة طلب الإمام المنصور منه القيام بمهمة القضاء خلفاً للقاضي يحيى السحولي، بل أكثر من ذلك إذ يقرر أحد المصادر أن الشوكاني حين عرض عليه المنصور هذا المنصب فإنه اعتذر عنه لاشتغاله بالعلم غير أن الإمام المنصور ردّ عليه بقوله: إن "القيام بالأمرين ممكن"[٤٩]، أي مهمة القضاء والتدريس، ما حدا بالشوكاني أن طلب من المنصور إمهاله حتى يفكر ملياً بهذا الشأن. يقول الشوكاني في هذا الخصوص: "فقلت سيقع مني الاستخارة لله، والاستشارة لأهل الفضل، وما اختاره الله ففيه الخير، فلما فارقته ما زلت متردداً نحو أسبوع"[٥٠]، على أن هذا التردد زال كلياً حين وفد إلى الشوكاني "غالب من ينتسب إلى العلم من مدينة صنعاء، وأجمعوا على أن الإجابة واجبة، وأنهم يخشون أن يدخل في هذا المنصب الديني الذي إليه مرجع الأحكام الشرعية في جميع الأقطار اليمنية من لا يوثق بدينه وعلمه"[٥١].

إن إصرار المنصور على تعيين الشوكاني رغم علمه بمشروعه الاجتهادي غير المنسجم مع الأيديولوجيا المؤسسة للسلطة الإمامية القاسمية، ورغم علمه كذلك بأن الشوكاني من الشخصيات التي لا تجيد التملق لأرباب السلطة ورجالها، يعكس نزاهة المنصور نفسه، ويبيّن أن ثمة جانباً مثالياً في شخصيته، ونزعة واضحة نحو ممارسة حُكم رشيد وعادل، ولعل ما يبرهن على ذلك ما نقله الشجني من حوار طريف دار بين الشوكاني والإمام المنصور، حيث جاء فيه أن الشوكاني اشترط عليه" أنه ينفذ كل أمر يأمره بإنفاذه كائناً من كان، وعلى أي امرئ كان، ولو على الإمام نفسه، فأجاب عليه: إني إنما أنا منفذ لما قلته، وحكمت به كائناً ما كان...لا فرق بين أمير ومأمور، وجليل وحقير، وغني وفقير، وخادم ومخدوم"[٥٢].

لقد بدا جلياً أن الإمام المنصور حينما اختار الشوكاني لهذا المنصب، فإن هدفه كان اختيار شخصية قوية – في وزن الشوكاني – لا تحابي أحداً، ذات علم راسخ، تستطيع هذه الشخصية ترميم السلطة القضائية في دولته التي كانت آنذاك يستشري فيها الفساد، والذي عدّه الشوكاني من أكبر أدواء عصره[٥٣]، مفسراً ذلك بأن كثيراً من القضاة يسودهم الجهل، والجمود، وعدم المعرفة بالمسائل الشرعية والفقهية[٥٤]، ومعتبراً أن القاضي آنذاك لم يكن يقوم بمهامه الحقيقية، مثل: "الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد الظالم، وإرشاد الضال، وتعليم الجاهل، والدفع عن الرعية من ظلم من يظلمها، والمكاتبة[٥٥] لإمام المسلمين بما يحدث في القطر الذي هو فيه مما يخالف الشريعة المطهرة"[٥٦]. وإذا كان هذا هو انطباع الشوكاني عن النظام القضائي في وقته، فإن قبوله لمنصب قاضي القضاة ربما جاء اعتقاداً منه بضرورة وجود العلماء الشرعيين إلى جانب الحكام، لمعاونتهم في إدارة شؤون الدولة، وسياسة الرعية، والقيام بشؤون القضاء والإفتاء، بل إنه يذهب إلى أن امتناع أهل العلم والصلاح عن مداخلة السلاطين، وتوليهم ولاياتهم من شأنه أن يؤدي إلى سيادة

الجهل، وتعطل الشريعة الإسلامية، وغياب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتولي الفاسدين لهذه المناصب[٥٧]، علاوة على أنه من الواضح أن الشوكاني حين قبل هذا المنصب، فإنه كان يرومُ إصلاح النظام القضائي في الدولة القاسمية، وهذا ما تجلّى فعلاً من خلال دوره الكبير في تعيين من يثق بهم علماً وديناً سواءً أكانوا من تلاميذه أم من أقرانه، حيث أسهم في توزيع عددٍ منهم كقضاة في بعض المناطق اليمنية. وترصد بعض المصادر التاريخية بعض أسماء هؤلاء القضاة، حيث ذكرت تولي حسين بن محمد العنسي[٥٨] قضاء مدينة زبيد[٥٩]، كما تولى عبد الرحمن بن أحمد البهكلي[٦٠] قضاء بيت الفقيه[٦١]، أما تلميذه محمد بن يحيى العنسي[٦٢] فقد بات قاضياً في ذمار[٦٣]، في حين أن تلميذه الآخر وزوج ابنته صالح بن محمد العنسي[٦٤] تولى قضاء صنعاء، ثم قضاء إب[٦٥] وغيرهم.

هذا هو السياق التاريخي لظروف تعيين الشوكاني في منصب قاضي القضاة، وهو بهذا التعيين الذي تم في رجب من عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م، سيصبح متربعاً على هذا المنصب لأكثر من أربعة عقود، أي طيلة عهود ثلاثة من الأئمة القاسميين في اليمن، وسيكون خلالها مقرباً من السلطة بدرجة كبيرة، وعلى علاقة متينة بها، باعتبار أن منصبه كان يفرض عليه أن يكون على احتكاك مباشر بها، فضلاً عن كونه لم يكن يمارس مهام قضائية فحسب، بل كان يؤدي مهام وزارية، وسياسية، واستشارية متعددة لهؤلاء الأئمة، على أن الشروع في مقاربة علاقة الشوكاني بالسلطة من بعد توليه هذا المنصب، يقتضي تقديم تعريف موجز بالأئمة القاسميين الثلاثة الذين عاصرهم الشوكاني، ويمكن عرض ذلك فيما يلي:

أولاً: الإمام المنصور بالله، وهو علي بن المهدي عباس، تولى الإمامة عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م، وهو العام الذي توفي فيه والده، واستمر في حكمه خمساً وثلاثين سنة، حيث توفي في عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م[٦٦]. وخلال حكم الإمام المنصور تعرض لعدد من التحديات الداخلية والخارجية، لكن أخطرها على الإطلاق كان توسع الدولة السعودية الأولى في اليمن، وتمكنها من اقتطاع مناطق شاسعة من تهامة اليمن، وضمها إلى نفوذها عن طريق الشريف حمود أبو مسمار في المخلاف السليماني، وأمراء آل المتحمي في عسير[٦٧].

وقد اختلفت المصادر من حيث رؤاها، وانطباعاتها عن المنصور، وفترة حكمه، فبعضهم وضعه في إطار سلبي من خلال وصفه بأنه قد" سلك مسلك الملوك...وكان من دأبه الاحتجاب، والميل إلى مجالسة النساء"[٦٨]، في حين أن الشوكاني وضعه في إطار إيجابي، مقراً رغم ذلك بوجود فسادٍ في عهده، غير أنه علله بأن المنصور "كثيراً ما يخفى عليه ذلك بسبب مصانعة بعض من يتصل به للبعض الآخر، فمن هذه الحيثية قد يقع أمر لا يريده، ولا يرضى به"[٦٩]، وأنه "إذا اتضح له ذلك أبطله"[٧٠]. كما أثنى عليه صراحة، وقال عنه إنه: "لا يحب إلا الخير، ولا يريد إلا العدل"[٧١]. وحيال هذه النصوص التبريرية التي تبرئ ساحة الإمام المنصور، وتبيض صفحته، فقد انتقدها أحد الدارسين، معتبراً أن الشوكاني أوردها لوقوعه تحت تأثير السلطة[٧٢]، غير أن ما يدحض هذا الرأي، ويؤيد نصوص الشوكاني أن ثمة بعض المصادر الأخرى أثنت على المنصور، ووصفته بأنه كان" رجلاً ذكياً، فطناً، يعرف كيف يختار عماله، ويدقق في البحث عن سيرتهم وأحوالهم، كما كان حسن التدبير، عالي الهمة، محباً للخير، ميالاً إلى الأدباء"[٧٣]، كما قيل عنه في مصدر آخر إنه "كان ملكاً من أكرم الملوك، كثرت الأموال في دولته، وكثرت صدقته، ونال الناس من العطايا الجليلة، والهبات الجزيلة"[٧٤].

ثانياً: الإمام المتوكل على الله، أحمد بن المنصور علي، تولى الإمامة عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م، واستمر في حكمه حوالي سبع سنوات، حيث توفي في عام ١٢٣١هـ / ١٨١٥م[٧٥].

هذا الإمام بقيت مناطق تهامة اليمن بموانئها الإستراتيجية خارجة عن سيطرته، وتابعة للدولة السعودية الأولى، كما كان الصراع مع الشريف حمود أبو مسمار في المخلاف السليماني قائماً على أشده، ورغم انحسار السلطة القاسمية عن حُكم هذه المناطق، إلا أن ثلة من المصادر التاريخية اليمنية ترسم صورة زاهية للإمام المتوكل، إذ كانت تشيد به، وبحكمه، فقد وصفه الشوكاني بأن له من "كمال الرئاسة، وحسن مسلك السياسة، والمهابة، والصرامة، والفطنة بدقائق الأمور، والاطلاع على أحوال الجمهور، وجودة التدبير، والخبرة بالجلي والخفي ما لا يمكن وصفه، مع النقادة التامة، والشهامة الكاملة، وعلو الهمة، والمعرفة للأدب، ومطالعة كتبه، والإشراف على كتب التاريخ، ومحبة أهل الفضائل، وكراهة أرباب الرذائل"[٧٦]، كما قيل عنه بأنه كان "حازماً، عاقلاً، يقرب العلماء...وجمع بين الخلافة والملك والحكمة في جميع العلوم، والتدبير، والشجاعة"[٧٧]. وقال وقال عنه آخر بأنه: "كان على جانب عظيم من الذكاء والفطنة، كما كانت له خبرة عظيمة بأحوال الخاصة، والعامة، وله يد بيضاء في تأمين الطرق"[٧٨]. ووصفه مؤرخ آخر بقوله: "وكانت فيه هيبة، وسطوة في قلوب الخاص والعام، وكان عليماً، حكيماً في الطب، له معرفة باهرة"[٧٩].

ثالثاً: الإمام المهدي، عبد الله بن المتوكل أحمد، تولى الإمامة عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م، واستمر في الحكم حتى وفاته عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م[٨٠]. هذا الإمام تميز عهده بعودة سيادة السلطة القاسمية على مناطق تهامة اليمن، بمقتضى الاتفاق مع محمد علي باشا، وكان للشوكاني – كما سنرى – دور كبير في إنجاز هذا الاتفاق. وحيال حكم هذا الإمام، فقد أثنى عليه الشوكاني ووصفه بأنه: "في كل حين يزداد كمالاً مع عقل تام، وأخلاق شريفة، وخصال محمودة، وفراسة بديعة"[٨١]، ومن الواضح هنا أن الشوكاني لم يكن متحمساً في الثناء على المهدي، كما هي عباراته تجاه والده المتوكل، أو جدّه المنصور، وبالتالي فربما كان موقع الشوكاني في الدولة القاسمية يفرض عليه مثل هذا الثناء، وربما كانت السلطة مؤثرة في عباراته في هذا النص، ولعل ما يجعلنا نأخذ بهذا الرأي أن الإمام المهدي لم يكن ذكره جيداً في المصادر اليمنية الأخرى، فقد وصف بأنه كان "سفاكاً للدماء، وسلك طريقاً غير طريق أسلافه، فمال إلى الفجور، وشرب الخمور، وكان مع ذلك معظماً للشريعة"[٨٢]، كما قيل عنه في مصدر آخر بأن من "عادته الاحتجاب، والميل إلى الشهوات، واللذات، وسماع اللهو، والتغافل عن الملك"[٨٣].

هؤلاء باختصار، هم الأئمة القاسميون الثلاثة، الذين عاصرهم الشوكاني، وتولى في عهدهم منصب قاضي القضاة، وهو بناءً على منصبه، وبناء على ما يؤديه من مهام سيكون على احتكاك مباشر، وعلى علاقة وطيدة بهم، وسيكون له أثر واضح في سياستهم، سواءً أكانت سياستهم الداخلية، أم سياستهم الخارجية.

المبحث الثالث: أثر الشوكاني في السياسة الداخلية للسلطة الإمامية

لئن جاز لنا تسمية علاقة الشوكاني بالسلطة قبل توليه منصب قاضي القضاة بأنها على المستوى الشخصي علاقة منعدمة، أي لا وجود لها أصلاً، بفعل انكباب الشوكاني على العلم، وتحاشيه عن السلطة ورجالها، فإن علاقته بها بعد توليه هذا المنصب، كانت على نحو مغاير، أو بالأحرى انتقلت من حيز العدم إلى حيز الوجود، وبكثافة شديدة، ذلك أنه منذ أن صار قاضياً للقضاة فقد بات له نفوذ قوي، ومكان واضح في بنية السلطة الإمامية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال متابعة الأحداث التاريخية في الداخل اليمني، إذ كان الشوكاني مؤثراً فيها تأثيراً بالغاً. وفي هذا السياق يسرد الشجني في مستهل رصده لصور العلاقة بين الشوكاني والإمام المنصور بعيد استلامه منصب قاضي القضاة خبراً طريفاً، يعكس جسارة الشوكاني، وقوته، مضمونه أن جدلاً كبيراً دار بين الشوكاني والوزير أحمد بن إسماعيل بن

فائع[٨٤] في حضرة الإمام المنصور "بسبب ظلامة جرت منه على بعض الرعايا، فصال على السيد أحمد صولة نقعت لونه، ولم يرد معها جواباً"[٨٥]. وهذا الخبر حتى وإن استحضرنا أن مصدره الشجني الذي يعد أحد طلاب الشوكاني، وأنه حين ساق هذا الخبر كان يروم إبراز شيخه في صورة العالم الذي لا يخشى في الله لومة لائم، إلا أن ذلك ليس مسوّغاً لنفي هذا الخبر، أو التشكيك فيه، ذلك أن الشوكاني استناداً إلى تاريخه الشخصي، وسيرته العلمية الطويلة، منذ أن كان بلا منصب، وبلا علاقة بالسلطة، فإنه تميز عن أقرانه من العلماء بالجسارة، والجرأة في طرح ما يؤمن به[٨٦]، وهذا من شأنه أن يعطي الخبر الذي ساقه الشجني شاهداً مهماً في ترجيح وقوعه، وثبوته.

إن هذا الخبر المذكور أعلاه من شأنه أيضاً أن يكشف عن طبيعة ما ستكون عليه علاقة الشوكاني بالإمام المنصور منذ اللحظة الأولى التي استلم فيها منصب قاضي القضاة، إذ يمكن أن نستخلص منه أن هذه العلاقة ستكون شفافة للغاية، مليئة بالوضوح والصراحة، علاوة على أنه يحيل إلى أن الشوكاني عبر منصبه الجديد سيكون مؤثراً، وفاعلاً، وقوياً داخل السلطة الإمامية في اليمن، وسيكون تأثيره واضحاً سواءً في سياستها الداخلية أو في سياستها الخارجية، وهذا ما يمكن إثباته من خلال المصادر اليمنية التي أرخّت لتلك الفترة.

ففيما يخص السياسة الداخلية للسلطة الإمامية نلحظ أن ثمة أخباراً عديدة أوردتها جُملة من المصادر التاريخية اليمنية، يمكن أن نستخلص منها تأثير الشوكاني الكبير في سياسة الأئمة تجاه الداخل اليمني، منها على سبيل المثال: ما ذكرته عن دوره الكبير في كبح جماح ثورة العامة المتعصبين للزيدية الهادوية في صنعاء عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، وكانت هذه الثورة قد اندلعت في شهر رمضان من العام نفسه[٨٧]، ذلك أن أحد وزراء الإمام المنصور نقل أحد الوعاظ، واسمه: السيد يحيى الحوثي[٨٨] من أحد المساجد التي كان يعظ فيها، إلى الجامع الكبير بصنعاء، الذي كان جامعاً يغصّ بالحلقات العلمية، ومنها حلقة الشوكاني التي كان يملي فيها بعض كتب الصحاح[٨٩]. وتشير المصادر اليمنية إلى أن الحوثي ما إن استوت حلقته العلمية في الجامع الكبير حتى بادر بقراءة أحد الكتب المتخصصة في فضائل الإمام علي، ثم طفق ينتقص من بعض الصحابة ويشتمهم لا سيما معاوية بن أبي سفيان، الذي كان السيد الحوثي يكرر لعنه، مما جعله يحدث لغطاً كبيراً في الجامع، إذ كان طلابه يلهجون معه بلعن معاوية، وشتمه، محدثين بذلك جلبة كبيرة، ما دفع الإمام المنصور إلى إيقاف الحوثي عن التدريس والوعظ في الجامع الكبير[٩٠].

وفي مساء اليوم التالي قدم طلاب الحوثي إلى الجامع الكبير على عادتهم، ليأخذوا عن شيخهم، بيد أنهم فوجئوا بخبر إيقافه، فثارت ثائرتهم، وتظاهروا في الجامع الكبير، وانضاف إليهم كل من كان معارضاً لحكم الإمام المنصور، وتكاثرت أعدادهم، فداهموا كل من له علاقة بإيقاف الحوثي، أو كل من يعارض اتجاههم الفكري، حيث داهموا بيوت بعض الفقهاء، وتمكنوا من تحطيم بعض أجزائها، وتكسير ما فيها من أثاث، كما داهموا بعض بيوت الوزراء، فرموها بالحجارة، وروّعوا من فيها نساءً وأطفالاً[٩١].

لم تنته ثورة هؤلاء المتعصبين، ومظاهراتهم إلا بعد فضّها بالقوة من قبَل عساكر الإمام المنصور، الذي بادر إلى عقد اجتماع ضم الأمراء، والوزراء، وقادة الجند، وبعض العلماء، وكان الشوكاني ضمن الحاضرين لهذا الاجتماع[٩٢]. وخلال مداولاته فقد أشار الشوكاني على الإمام المنصور بسجن كل المشاركين في هذه الأعمال التخريبية، كما حضّه على سجن كل العلماء والوعاظ المحرضين على التعصب المذهبي، والذين وصفهم الشوكاني بأنهم "جماعة من المتصدرين في الجامع للتشويش على العوام، وإيهامهم أن الناس فيهم من هو منحرف عن العترة"[٩٣]. وبسبب رأي الشوكاني وموقفه، المتسم بالصرامة والقوة، فقد أحدث ذلك اختلافاً كبيراً بين الحاضرين في هذا الاجتماع، مصدره

أن ثمة فريقاً منهم كان متعاطفاً مع أفكار هؤلاء المتعصبين الثوار، في حين أن فريقاً آخر كان يرى سداد رأي الشوكاني، وضرورة الوقوف بحزم وقوة تجاه أعمال الثائرين التخريبية. يقول الشوكاني مفسّراً هذا الاختلاف: "ومنشأ الخلاف أن من كان منهم مائلاً إلى الرفض وأهله، فهو لا يريد هذا، ومن كان على خلاف ذلك فهو يعلم أنه الصواب، وأنها لا تندفع الفتنة إلا بذلك"[٩٤]، وأمام هذين الرأيين فقد عمل الإمام المنصور برأي الشوكاني، الذي بمقتضاه اعتقل العديد من العلماء والوعاظ، فضلاً عن المشاركين في هذه الأعمال، حيث تم سجنهم، وجلدهم في شوال من عام ١٢١٦هـ / يناير ١٨٠٢م، ثم أمر بنفي بعضهم، حيث "جُعلوا في سلاسل حديد، وأرسل بجماعة منهم إلى حبس زيلع، وجماعة إلى حبس كمران"[٩٥].

وعلى غرار ثورة المتعصبين من العامة اندلعت ثورة أخرى، أصلب وأشد من سابقتها، وكان الشوكاني حاضراً بقوة في لجمها أيضاً. هذه الثورة كانت دوافعها مختلفة عن دوافع الثورة السابقة، إذ لم تكن دوافعها مذهبية أو دينية، وإنما كانت سياسية، تنادي بخلع الإمام المنصور، والإطاحة بحكمه، وكانت هذه الثورة مؤرخة في شوال من عام ١٢٢٢هـ / نوفمبر عام ١٨٠٧م، يتزعمها العلامة حسين بن عبد الله الكبسي[٩٦] قاضي الروضة وإمامها[٩٧]. ومع اندلاع هذه الثورة ومرور الوقت على تفجرها، فقد أخذت منعرجاً خطيراً، وشكلت تهديداً حقيقياً لحكم الإمام المنصور، بسبب اكتسابها شرعية كبيرة، وذلك حينما أيّدها عددُ من الهاشميين، بل إنها لقيت تأييداً من لدن بعض أفراد بيت الإمام المنصور – آل القاسم – مثل: أحمد بن عبد الله بن المهدي عباس ابن عم الإمام المنصور[٩٨]. وإدراكاً من المنصور لخطورة هذه الثورة، فقد بادر بإرسال القاضي أحمد الحرازي[٩٩] لتلبية مطالب الثوار[١٠٠]، في حين بادر الشوكاني بنفسه وصاغ عدداً من الرسائل، التي بعثها مع الحرازي، اشتملت على تقديم ضمانات لهم، وتأكيد مسألتي العدل والأمان لهم[١٠١]. ورغم العمل المزدوج الذي قام به الإمام المنصور والشوكاني في سبيل إخماد هذه الثورة إلا أن الثوار صمموا على ثورتهم، عند ذلك جمع الإمام المنصور جيشاً يقوده نجله الأمير أحمد، وذلك أواخر ذي القعدة عام ١٢٢٢هـ / ديسمبر ١٨٠٧م، حيث تمكن هذا الجيش من تطويق الثائرين في الروضة، وأسر الكثير منهم، خاصة زعماءهم، فضلاً عن أحمد بن عبد الله بن المهدي[١٠٢]، حيث تم إحضارهم إلى الإمام المنصور الذي كاد أن يصدر أمراً بإعدامهم لولا تدخل الإمام الشوكاني الذي حال بينهم وبين هذا القرار، ما جعل المنصور يكتفي بسجنهم[١٠٣].

والحال، أننا حين نراقبُ مواقف الشوكاني من هذه الثورة، وردود أفعاله تجاهها، فإنه يتضح أنه في مستهل الثورة كان يتماهى مع السلطة إلى درجة أنه كان يحرر خطابات إلى الثوار لكي يصرفهم عن ثورتهم، أي أنه كان جزءاً لا يتجزأ من السلطة، أو بالأحرى كان ممثلاً حقيقياً لها، ناطقاً باسمها، غير أن هذا الموقف بدأ في التغير تماماً عند انتهاء الثورة، خاصة عند رغبة الإمام المنصور في قتل رؤسائها إذ نلاحظ أن الشوكاني يتخلى عن تماهيه مع السلطة، بل ينخلعُ عنها، ويخرج من دائرتها في هذه اللحظة العصيبة، ويصبح ثقلاً معادلاً لها بما يملكه من رأس مال رمزي في وجدان الإمام المنصور، حيث استطاع أن يظفر بانتزاع عفوٍ عن هؤلاء الزعماء، وتخليصهم من حكم الإعدام، وإعطائهم الأمان.

إن دور الشوكاني في الداخل اليمني لم يقتصر على إخماد الثورات، بل تعداها إلى التأثير في قرارات الإمام المنصور المتعلقة بسياسته المالية، فبحكم شخصية الشوكاني الفقهية فقد رأى أن ثمة مكوساً وضرائب تأخذها الدولة من الرعية من غير وجه حق،

وعليه فقد كان كثيراً ما يتوجع للناس من الضائقة المالية التي تعصف بهم، جسدها في بعض أبياته التي يشكو فيها من الفساد الإداري والمالي في داخل الدولة القاسمية، حيث قال:

رعايا اليمن الميمون أضحوا ما لهم راعي
فلا العدل يرجون ولا الردع طمّاع
ومال الناس قد وُزّع ظلماً بين أوزاع
فهذا بيد الوالي وهذا بيد الساعي
وهذا نهب خوّان وهذا نهب خدّاع
وهذا عند جمّاع وهذا عند متّاع[١٠٤]

ومع تكرار نصائح الشوكاني للإمام المنصور التي تخص هذه المسألة، فقد تجاوب معها في نهاية المطاف، وأصدر قراراً ينص على إلغاء المكوس، والضرائب، كما أمر بهدم كل محلات الجباية في مدينة صنعاء، وكان ذلك في ربيع الأول من سنة ١٢٢٢هـ / مايو ١٨٠٧م[١٠٥]. ويشير الشوكاني إلى أن هذا القرار جاء بعد مضي بضعة أشهر فقط على أبياته السابقة، كما أشار إلى صدور مرسوم بخطّه على لسان الإمام المنصور، يخاطب فيه رعاياه، وينصَ فيه على أنه " ليس عليهم إلا ما أوجبه الله، وليس عليهم شيء غير ذلك من المظالم، وهدمت دكاكين الجبائين في صنعاء، فالحمد الله رب العالمين"[١٠٦]، وما ذكره الشوكاني في هذا السياق عن تأثيره الكبير في استصدار هذا المرسوم، لم يكن مبالغة منه، أو محاولة في إضفاء دور تاريخي غير واقعي، ذلك أن جحاف، وهو المؤرخ اليمني المعاصر له شاطره في ذلك، وكشف في درره عن الدور الكبير له في صياغة هذا المرسوم إذ قال: "وكتب حاكمه المجتهد [أي الشوكاني] إلى سائر الأقطار رسالة سُميت بمستهلها: طلوع شمس عدل"[١٠٧]، والملاحظ هنا أن جحافاً فضلاً عن غيره يطلق على هذا المنشور رسالة[١٠٨]، يسميها رسالة "طلوع شمس عدل"، وهذه التسمية جاءت بناءً على الكلمات الأولى الواردة فيها، أما الشوكاني فإنه يسمّي هذا المنشور مرسوماً، وهو ما وافقه فيه أحد الباحثين، الذي أطلق عليه مسمى " المرسوم المنصوري"[١٠٩]، وهذا المسمى – في تقديرنا – أكثر دقة، لكونه صادراً من رأس الهرم في السلطة الإمامية، ولأن الإمام المنصور يخاطب فيه كافة رعاياه، فضلاً عن كون هذا المنشور يشتمل على عبارات صارمة أشبه ما تكون بالقرارت الملزمة سواءً للرعية أو للأفراد المنتمين المحسوبين على دولته، حيث جاء فيه أن رعايا الإمام المنصور "ليس عليهم من المطالب إلا ما أثبته الشرع الشريف في جميع ما يملكونه كائناً ما كان مما فيه حق الله عز وجل، لا يخاطبون بغير ذلك"[١١٠]، ثم يتناول المرسوم ما يخص أفراد السلطة الإمامية سواءً كانوا ولاةً أم عمالاً أم جباة، فيقرر بأنه لا يحق لهم مطالبة الرعية بغير ما فرضه الله حيث جاء في المرسوم مخاطباً إياهم: "فمن طلب منهم نقيراً أو قطميراً زائداً على ما أوجبه الله تعالى فلا طاعة له، وعلى المسلمين أن يأخذوا يده، وينهوا أمره إلى القاضي في الجهة، وعلى القاضي أن ينهي ذلك إلى الحضرة الإمامية حتى يناله من العقوبة ما يُزجر به من رام أن يفعل كفعله"[١١١]. ولم يكن وعيد هذا المرسوم موجّهاً إلى رجال السلطة الإمامية، الذين يأخذون أموال الناس، استقواءً بما خوّلتهم به السلطة فحسب، وإنما تعداهم إلى القضاة المتواطئين معهم، حيث ورد في هذا الإعلان" وإذا داهن القاضي ظالماً، أو حابى رجلاً رام غير ما فرضه الله، فقد استحق أن يُعزل عن هذه الوظيفة الدينية، فليس بمستحق لها، ولا مأمون عليها"[١١٢]. وبعد هذا الوعيد يخاطب المرسوم رعايا الدولة القاسمية بعبارات حانية، تطمئنهم على ما في أيديهم، وتؤكد الالتزام بهذه السياسة الجديدة، حيث جاء فيه: "فليفرخ روع الرعية، وتنثلج صدورهم، وتطمئن قلوبهم، فلا خطاب عليهم بجباية، ولا قبال، ولا سياسة، ولا فرقة، ولا دفعة، ولا ما يجري مجرى هذه الأمور المحدثة التي لم يأذن الله بها"[١١٣]. ويسترسل

المرسوم في طمأنة الرعية، عبر تهديده للعمال الذين يأخذون غير ما أوجبه الله، إذ ورد فيه التشديد على أن"يأخذ العامل عليهم ما أوجبه الله عز وجل من كل شيء بعينه، كما ورد به الشرع الحنيف، ومن زاغ عن شيء من هذه فقد استحق أغلظ العقوبة، وأعظم النكال"[١١٤]، وحرصاً على أن يكون هذا المرسوم معروفاً لدى الرعية، وعلى أن تكون حقوقهم واضحة كما نصّ عليها، فقد أهاب المرسوم بالقضاة أن يقرأوه، وأن ينشروه في كل قرية حيث جاء فيه: "فليطلع حكّام الجهات على ما رسمه إمامنا، وأمر بإنفاذه وسمعناه منه، كما يقتضيه تعميده الشريف أعلى هذا، وعلى كل حاكم أن يقرأ هذا على رعية القطر الذي هو فيه، ويجمعهم وينقل لأهل كل قرية صورة بخطه، وعلامته لتبقى بأيديهم مستمراً يدفعون به كل ظالم، وجور كل جائر"[١١٥].

إذن، فقد بدا جلياً أن هذا المرسوم الذي صاغه الشوكاني يؤشر على سعيه الواضح إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية للمجتمع اليمني، والتي كانت متردية للغاية، بفعل انحسار سلطة الدولة القاسمية عن مناطق الساحل اليمني الغنية زراعياً، والمهمة اقتصادياً، وانكفائها إلى الداخل، بحيث كانت مقتصرة تقريباً على منطقة الهضبة اليمنية. ويشير أحد الباحثين إلى أن الأحوال السياسية والاقتصادية قد ساءت بدرجة لم يسبق لها مثيلاً خلال ثلاثين عاماً مضت من حكم الإمام المنصور، ويمكن رصد ذلك من خلال تعدد أشكال الفوضى، واضطراب الأمن، وارتفاع الأسعار، وشدة ضائقة الناس، وتأخر مرتبات الجند[١١٦]. ونتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي فقد اضطر الإمام المنصور إلى سك عملة جديدة، وأمر بالتعامل بها في جمادى الأخرى من عام ١٢٢٢هـ[١١٧] / أغسطس من عام ١٨٠٧م، غير أن هذا القرار لم يزد الوضع الاقتصادي إلا تردياً ما جعل الجنود والعامة يتجمهرون في صنعاء[١١٨]. ويذكر جحاف، وهو المعاصر لتلكم الأحداث أن الشوكاني ومعه بعض الوزراء ذهبوا إلى الأمير أحمد بن الإمام المنصور لبحث هذه الأوضاع[١١٩].

إن الراصد والمتتبع لتعامل الشوكاني وتفاعله مع السلطة، سيجد أن هذا التعامل لم يكن منضبطاً في إطار معين، فضلاً عن كونه لم يكن محصوراً في مجالات معينة، ولا خاضعاً لمحددات واضحة، فالشوكاني كان نشاطه وتأثيره الخاص يتخذ مسارات متعددة بفعل منصبه القضائي، وبفعل ما أوكلت إليه السلطة من مهام، وبفعل شخصيته القوية، وما يملكه من رأسمال رمزي سواءً في وجدان الأئمة ورجالات السلطة أو في وجدان الأهالي والعامة، فإذا كان نشاطه في المجال الاقتصادي قد أسفر عن إحداث تغيير في سياسة المنصور المالية في الداخل اليمني، كما هو واضح في المرسوم المنصوري، علاوة على تدخله الواضح في إخماد الحركات الثورية المناهضة لحكمه، فإن هذا النشاط لم يبق منحصراً ضمن هذين الجانبين، بل تعداهما بكثير، وبلغ شأواً عالياً إلى حدّ إسهامه الكبير في فض الاشتباك حول التنافس على السلطة بين أفراد البيت القاسمي الحاكم، وهذا ما يمكن ملاحظته عندما حدث انقلاب الأمير أحمد على والده المنصور عام ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م. وكان هذا الانقلاب واحداً من نتائج تمرد قبائل ذي حسين، الذي واكبه قحط وجفاف شديدان أصابا مناطق كثيرة في اليمن، بما فيها العاصمة صنعاء التي كانت آنذاك تئن من حصار قبائل ذي حسين لها، وما أحدثته من أعمال عنف وسلب ونهب بحق الكثير من الأهالي[١٢٠].

ورغم سوء هذه الأوضاع وبلوغها مستوى ينذرُ بالخطر على مستقبل الإمام المنصور السياسي إلا أنه بحسب بعض المصادر اليمنية كان متغافلاً عن هذه الأزمة، مُحتجباً في قصره، وذلك في الوقت الذي كان فيه وزيره العلفي يماطل الجند المدافعين عن صنعاء في دفع مرتباتهم، ما أدى بقادة الجند إلى اللجوء إلى الأمير أحمد لكي يتدارك ما يمكن تداركه، حيث بادر بإرسال مبعوث خاص إلى العلفي يحثه على سرعة دفع مستحقات الجند بيد أن العلفي رفض استقبال هذا المبعوث، مما جعل الأمير أحمد يبادر بإرسال فرقة

من عساكره تمكنت من القبض على الوزير واعتقاله، واعتقال أقاربه، ومؤيديه المتنفذين في دولة الإمام المنصور[١٢١]، كما أسرع بعقد اجتماع عام ضم قادة الجند، والعلماء، والقضاة، وأعيان البلاد، وفيه أفصح الأمير أحمد عن نيته بالسيطرة على شؤون الدولة[١٢٢]، وأيده في ذلك بحماسة كبيرة بعض العلماء والقضاة، مثل: عبد الرحمن الآنسي[١٢٣]، وأحمد الحرازي وغيرهما، وانفض الاجتماع على ذلك[١٢٤].

ولكي يضمن الأمير أحمد نجاح انقلابه، فقد استدعى خدم أبيه وحرسه، وجعل مكانهم حرسه وعبيده، ثم سيطر على قصر أبيه[١٢٥]، وأرسل رسائل إلى عمال الدولة انطوت على تطمينات لهم، كما وضح موقفه مبرراً لعمليته الانقلابية[١٢٦]، التي على ما يبدو أن الإمام المنصور كان غافلاً عنها، ولم يتنبه إليها إلا متأخراً. ويشير جحاف في تاريخه إلى أنه في هذه الأثناء حاول الخروج من قصره بيد أن حراس القصر من أتباع ابنه الأمير أحمد منعوه من ذلك[١٢٧]، عندئذ طلب لقاء بعض الأعيان، فوافق الأمير أحمد حيث حضروا لديه، وكان على رأسهم الإمام الشوكاني[١٢٨].

وهنا يبرز دور الشوكاني في هذا الحدث التاريخي الهام، والمؤثر في السلطة الإمامية ذاتها، وفي مستقبل الإمام المنصور السياسي الذي يتربع في أعلى هرَم هذه السلطة، إذ يشير جحاف إلى أن الإمام المنصور بثّ إلى الشوكاني شكواه من ابنه الأمير أحمد، معتبراً ما فعله عقوقاً له[١٢٩]، غير أن المجتمعين قالوا إن ما عمله هو" محض الطاعة من غير شك، وحسنوا صنيع ولده، وأنه الأولى بالتدبير في هذه الأمور، ولولا ما صنع لكان الخطر متسعاً"[١٣٠]، ويضيف جحاف أن الإمام المنصور لم يقتنع، وعند ذلك قال له الشوكاني بكل حزم وصراحة: "إن راجعت رأيت ما تكره، وأخاف أن يأمر ولدك بما لا يمكن تداركه، وقد فعل أمراً يحمده الخاص والعام، والرأي إمضاؤك[١٣١] لفعله، واتخاذك له وزيراً مدبراً، وإلا فالأمر خطر فلما سمع ذلك علم أن لا مجال لشيء مما يريده من الأحوال فرضي، وأرسل إلى مقام ولده القاضي العلامة البدر محمد بن علي الشوكاني لتقرير القواعد، وتمهيد أمر الدولة"[١٣٢].

ويتضح مما سبق أن تدخل الشوكاني مثّل لحظة حاسمة في عملية انقلاب الأمير أحمد، إذ تمكن من إقناع والده بالتنحي عن مباشرة شؤون الدولة، بحيث تكون إمامته اسمية فقط، وأن يكون مدبر شؤون الدولة ولده الأمير أحمد الذي بات مفوضاً من الإمام المنصور، على أن يبقى لهذا الأخير "الخطبة والسكة، وأبهة الخلافة غير متحولة عنه"[١٣٣]، وينص المؤرخ اليمني جحاف على أن الأمير أحمد أفصح عن مغزاه من هذا الانقلاب، وأنه لم يكن غرضه "إلا حفظ المملكة، والذب عن ضعفاء الناس"[١٣٤].

وعندما جاء الإمام المتوكل واستلم مقاليد الإمامة في اليمن، فقد كانت علاقة الشوكاني به علاقة متينة تضاهي علاقته بوالده، ويمكن ملاحظة ذلك منذ اللحظة الأولى لوفاة الإمام المنصور التي كانت في رمضان من عام ١٢٢٤هـ / أكتوبر ١٨٠٩م، إذ يشير الشوكاني في ترجمته للإمام المتوكل إلى أنه كان أول المبايعين له، كما كان المسؤول المباشر عن أخذ البيعة له من إخوته، وأعمامه، وأبنائهم، وبقية أفراد البيت القاسمي، فضلاً عن العلماء، والولاة، والقادة، والأعيان. يقول الشوكاني في هذا السياق: "وكنت أول من بايعه، وتوليت قبض البيعة له من إخوته، وأعمامه، وسائر آل الإمام القاسم، وأعيان العلماء، والرؤساء"[١٣٥].

ويعدّد الشجني أسفار الشوكاني ومصاحبته للإمام المتوكل بما ينمُّ عن علاقته المتينة به، فيشير إلى أن الأولى كانت عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م، حيث أقام المتوكل ومعه الشوكاني زهاء شهرين في ذمار[١٣٦]، كان الشوكاني خلالها يمارس نشاطه العلمي، وتدريسه لبعض دواوين الصحاح[١٣٧]، ثم كان سفره الثاني في عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م صوب ذي جبلة[١٣٨]،

أما سفره الثالث فكان مع المتوكل حين قاد حملته العسكرية على كوكبان[١٣٩] لتثبيت نفوذ سلطته، وتأديب أمرائها من آل شرف الدين[١٤٠]، حيث تمكن من الاستيلاء على هذه البلدة، والاستحواذ على حصون زعمائها[١٤١]، ووفقاً للشجني فقد عزم المتوكل على مُصادرة أراضي آل شرف الدين، وحصونهم، وبيعها غير أن الشوكاني رفض هذا الرأي، ووقف في وجه المتوكل بجسارته المعهودة، مستعيناً بمنطقه الشرعي المتين، قائلاً له: "وأما ابتياعك عقارهم، وديارهم بلا رضا منهم، فلم يأت في تسويغه آية ولا خبر"[١٤٢]، وهكذا، ومع صلابة الشوكاني في هذه المسألة فقد أذعن المتوكل على مضض، وترك تلك الأراضي لأصحابها[١٤٣]. أما عن أسرة آل شرف الدين فقد أخذهم المتوكل معه إلى صنعاء، فارضاً عليهم بها الإقامة الجبرية[١٤٤]. وخلال إقامتهم فيها فقد توطدت علاقة الشوكاني بهم، خاصة شرف الدين بن أحمد الكوكباني[١٤٥] الذي ترجم له الشوكاني، وأثنى عليه ثناءً عاطراً في البدر الطالع، كما تشفع له عند المتوكل، الذي قَبِلَ شفاعته، وأفرج عنه، وردّه أميراً على كوكبان في جمادى الأولى من عام ١٢٢٩هـ[١٤٦] / مايو ١٨١٤م.

لقد حملت كل هذه الأحداث، بما انطوت عليه من تفاصيل تاريخية، دلالاتٍ تفيد بمتانة علاقة الشوكاني بالإمام المتوكل، وقدرته على تقديم أدوار متعددة وفقاً لمقتضيات الموقف، فتارةٍ نجده يضع نفسه جزءاً من السلطة، وممثلاً لها، وتارة أخرى نجده خارج إطارها، بحيث يظهرُ أمامها بشخصيته الفقهية المستقلة، متوسلاً ما أوتي من وزنٍ ومكانة شرعية، في محاولة منه لترشيدها، كما هو الحال بالنسبة إلى شفاعته في إطلاق الكوكباني وردّه أميراً على منطقته!.

والحال، أن أحد المؤرخين حين رام استقراء علاقة الشوكاني بالإمام المتوكل فإنه اعتبر أن الشوكاني كان للمتوكل "نعم الناصح الأمين، والوزير الناصر المعين، كل ذلك فوق منصب القضاء العام الذي كان يمارسه بجدارة، ومهارة فائقة، وأهلية كاملة"[١٤٧]. وعلى غرار ما يملكه الشوكاني من حضور قوي في عهد الإمامين المنصور والمتوكل، فإنه في عهد المهدي عبد الله كان حاضراً ربما بدرجة أكبر، إذ يذكر أحد المؤرخين اليمنيين أن هذا الإمام "استحكمت أواصر الولاء والمحبة بينه وبين الإمام الشوكاني، إلى حد أن يعلنها صريحة الإمام المهدي بقولته المشهورة، والتي نقلت إلينا بالتواتر: لا أخاف أحداً بعد الله إلا أمي والشوكاني"[١٤٨]. ولا ريب أن هذه المقولة الصادرة من الإمام المهدي تحمل دلالات رمزية كثيفة على مقدار ما امتلكه الشوكاني من نفوذ، وسطوة، وهيبة داخل الدولة القاسمية في عهد الإمام المهدي، عطفاً على كونها تحمل إشارات واضحة تفيد بأن الشوكاني يمثل بشخصيته ومكانته الرمزية ثقلاً كبيراً في وجدان الإمام المهدي، ومن ثم فقد كان من المرجح أن هذا الإمام حتى إن كان يملك السلطة السياسية المطلقة في اليمن إلا أنه كان في سياسته يراعي الشوكاني من حيث الأخذ بآرائه، واعتماد مشورته. وقد بلغ من نفوذ الشوكاني في عهد هذا الإمام أن بات يتدخل في فض النزاعات بين آل القاسم أنفسهم، فحين أعلن المهدي الحداد على أبيه، وتولى الإمامة في شوال عام ١٢٣١هـ / سبتمبر ١٨١٥م، بدأ في استقبال الأمراء، والقادة، والفقهاء، والأعيان، مقدمين له العزاء والبيعة، وكان من جملة الوافدين إليه ثُلة من آل المهدي عباس، الذين لم يقدموا له العزاء والبيعة، وإنما أقاموا في فناء القصر، محدثين بلبلة كبيرة، رافضين تقديم العزاء والبيعة حتى يرد الإمام المهدي أملاكهم التي صودرت في عهد جده المنصور، وكان من المتوقع أن تتفاقم هذه الأزمة، لولا أن الشوكاني أسهم في حلها، إذ بادر بإقناع المهدي الذي أجاب مطالبهم، ووافق على ردّ أملاكهم[١٤٩].

لقد استمر الشوكاني على ذات المنوال الذي كان عليه في عهد سلف الإمام المهدي من حيث التأثير في السياسة الداخلية، والخارجية، ويمكن تلمس ذلك من خلال دوره الكبير

في إخماد بعض الحركات الثائرة على حكم الإمام المهدي، أهمها ما حدث في عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م، حيث ذكرت بعض المصادر اليمنية أن الإمام المهدي عبد الله استدعى قبائل بكيل، لتقدم إليه من جبل برط إلى صنعاء، استعداداً لشن حملة عسكرية ضد الشريف حمود[١٥٠]. ويشير الشجني في هذا السياق إلى أن غرض الإمام الخفي من دعوة بكيل إلى صنعاء لم يكن شن الحملة العسكرية على الشريف حمود، وإنما لقتل مقاتليها والتنكيل بهم، بسبب كثرة عصيانهم، وكان هذا التدبير بمشورة من الوزير قاسم العفاري[١٥١]، على أن هذا القول لا يبدو دقيقاً، إذ من الثابت أن المهدي حين وصل مقاتلو بكيل إلى صنعاء فقد أمرهم بالتوجه إلى تهامة مع بقية القبائل الأخرى، لكنهم امتنعوا عن ذلك، وطالبوه بزيادة الأموال المدفوعة إليهم[١٥٢]، ويتهم أحد المصادر اليمنية قبيلة بكيل، واصفاً إياها بالخيانة، وعدم النصيحة، حيث ذكر أن تلكؤها عن إجابة المهدي جاء بسبب تواطؤ رجالاتها مع الشريف حمود، واتفاقهم معه على خذلان إمام صنعاء[١٥٣]. وعند ذلك منعهم المهدي من مغادرة صنعاء، وتمكن جنوده في يوم ١٧ ربيع الأول عام ١٢٣٣هـ / ١٨٣٣م من قتل الكثير منهم، وأسر أكثر من ثلاثمائة[١٥٤]، وفي رواية بعض المصادر اليمنية الأخرى أن عددهم خمسمائة، يمثلون أعيان بكيل وكبارها، كما أخذ المهدي مائتين من خيولهم، وستمائة من إبلهم، فضلاً عن أسلحتهم، وعتادهم[١٥٥]. وإمعاناً منه في إذلال هذه القبيلة فقد أمر بإحضار زعيمها القبلي النقيب علي بن عبد الله الشايف من السجن، حيث أمر بضرب عنقه، وتعليق جثته لثلاثة أيام[١٥٦]، وكان ذلك في يوم الخميس ١٣ ربيع الآخر عام ١٢٣٣هـ / يناير ١٨١٨م[١٥٧].

وأمام القسوة التي أبداها المهدي تجاه هذه القبيلة، فقد كان مدركاً خطورة مآلات ذلك، مستشعراً أن بكيل ربما تثأرُ لزعيمها، وسجنائها، وعليه فقد بادر بتأمين صنعاء خوفاً من اقتحام بكيل، مستعيناً في ذلك بقبائل خولان، وكان هؤلاء المدافعون عن المدينة قد تركزوا في الجانب الشمالي منها، ظناً منهم أن طريق بكيل سيكون لا محالة من شمالي صنعاء، ولم يدر بخلد المهدي وجنوده أن بكيل قد تداهم حي بئر العزب، الواقع غربي صنعاء، وهو الحي الذي يمكن وصفه بالأرستقراطي لكونه يضم منازل رجالات الدولة، وأقارب الإمام، وأعيان المدينة. وفي منتصف شهر جمادى الآخرة عام ١٢٣٣هـ / إبريل ١٨١٨م هجمت قبائل بكيل يقودها النقيب حسين بن عبد الله الشايف على صنعاء، منتصف الليل، فاستولت على حي بئر العزب، وتمكن مقاتلوها من قتل أكثر من خمسين رجلاً، كان بعضهم من الفقهاء، والعلماء، مثل: الفقيه محمد بن يحيى بن صالح السحولي، وأسر العشرات، بعضهم من ذوي العلم، والفضل، إضافة إلى نهب كل ما وجدوه من أموال وأمتعة[١٥٨].

وعند استيلاء بكيل على هذا الحي، تدخل الإمام الشوكاني حيث سعى بما يمتلكه من مكانة رمزية كبيرة إلى التأثير على بكيل لكي تغادر حي بئر العزب، وتطلق سراح الأسرى الذين أسرتهم، مقابل أن يضمن لهم الشوكاني إطلاق سجنائهم من سجون الإمام المهدي، وإرجاع خيولهم، ونجائبهم، فضلاً عن أسلحتهم، وبحسب المصادر اليمنية فقد نجح الشوكاني في حل هذه الأزمة، حيث أقنع الإمام المهدي بإطلاق كل أسرى بكيل، وردّ كل ما أخذه منهم، في حين أطلقت بكيل ما في يدها من الأسرى، وغادرت صنعاء في الثالث من رجب عام ١٢٣٣هـ / ٩ مايو ١٨١٨م[١٥٩].

لقد أدت هذه الأحداث بالإمام المهدي إلى اعتقال وزيره قاسم العفاري، ويبدو أن سبب ذلك مرده قناعة الإمام المهدي أن وزيره كان السبب المباشر في وقوع هذه الأحداث[١٦٠]، أو ربما لأنه رآه متهاوناً في الدفاع عن صنعاء، ولعل ما يؤكد هذا السبب الأخير ما ورد في أحد المصادر اليمنية من أن استيلاء بكيل على حي بئر العزب جاء

بتهاونٍ واضح من الوزير الغفاري الذي لم يلتفت إلى نصح الناصحين بضرورة تأمينه[١٦١]. وعليه فقد كانت محنة هذا الوزير جسيمة للغاية، إذ كاد الإمام المهدي أن يأمر بقتله لولا تدخل الشوكاني، ونجاحه في إقناع المهدي بأن عقوبة السجن كافية له.

وإذا كان الشوكاني من خلال الحادثة السابقة يستثمر مكانته الرمزية في وجدان اليمنيين لدعم سلطة الإمام المهدي، وتثبيتها، وإخماد الحركات الثورية ضدها، فإنه كان يستثمر نفوذه القوي المتغلغل في دوائر هذه السلطة، حيث كان مشاركاً حتى في تعيينات بعض رجال الدولة القاسمية أو عزلهم، ولعل ما يؤكد هذا الرأي ما ذكره المؤرخ اليمني جحاف في حولياته من أن الشوكاني كان وراء عزل سالم بن محمد الطشّي عن الأوقاف، وتعيين السيد إسماعيل بن حسن الشامي بدلاً عنه[١٦٢].

وعلى غرار مرافقة الشوكاني للإمام المتوكل في حملاته العسكرية، فقد رافق الإمام المهدي في بعض حملاته أيضاً، منها حملته على اليمن الأسفل عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م[١٦٣]. ويشير أحد المصادر إلى أن المهدي في هذه الحملة أراد زيارة قبر الصوفي الشهير ابن علوان، الواقع قرب مدينة تعز، غير أن الناصحين له نصحوه ألا يفعل ذلك[١٦٤]، ويرجح أحد الباحثين أن صاحب النصيحة هو الشوكاني[١٦٥]، كما شارك الشوكاني في الحملة العسكرية التي قادها الإمام المهدي بنفسه عام ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م ضد قبيلة يام، بعد أن تحصنت في جبال حراز[١٦٦]، واحتلت بعض المناطق والقرى هناك[١٦٧]، وهكذا ومن خلال مشاركة الشوكاني في هذه الحملات يتضح مدى قربه الشديد من المهدي، وأنه لم يكن يؤدي وظيفة قاضي القضاة فحسب، بل كان يضطلع بالعديد من المهام الخارجة عن وظيفته، وهي مهام وزارية، وسياسية، واستشارية، وتنفيذية متعددة.

المبحث الرابع: أثر الشوكاني في السياسة الخارجية للسلطة الإمامية

لئن كان الشوكاني ذا أثر كبير في سياسة الدولة القاسمية الداخلية، فإن له أثرُ في سياستها الخارجية أيضاً، فقد تولى مهمة الرد على الخطابات الواردة إلى أئمة صنعاء، وكانت هذه الخطابات تأتي من قوى سياسية متعددة، "من الشرق، ومصر، والشام، وبلاد الأروام"[١٦٨]، على أن ردود الشوكاني على تلكم الخطابات حين يتم فحصها، والنظر فيها فإنها بوجه عام اتسمت بالكياسة والحصافة، مُستحضرة بدرجة واضحة البُعد الإسلامي خاصة في القضايا التي تمس المسلمين، ففي رسالته الجوابية على لسان الإمام المنصور المبعوثة إلى الشريف غالب في الحجاز بخصوص حملة نابليون بونابرت على مصر يقول: "ولقد كنا على عزم شن الغارة، وإرسال طائفة من جنودنا المختارة، ليكونوا من الفائزين بجهاد الكافرين، والظافرين بثواب هذه الطاعة التي هي سنام الدين، كما صح ذلك عن سيد المرسلين"[١٦٩]، ويقول أيضاً: "ونحن إن شاء الله حرب لمن حارب المسلمين، سلم لمن سالم أهل هذا الدين المبين، مترقبين لانتهاز الفرص، منتظرين لتجريع الكافرين أعظم الغصص، قد شحنّا بنادرنا بالرجال، وأمرناهم بالاستعداد للقتال، وأخذنا عليهم المعاضدة للمعاضدين، والمعاندة للمعاندين"[١٧٠]. ثم يبيّن الشوكاني على لسان الإمام المنصور استعدادات اليمنيين في الدفاع عن أراضيهم، فيقول: "وأما الثغور في جهاتنا فهي بحمد الله محفوظة، وبعين العناية الربانية إن شاء الله ملحوظة، فقد وكلنا بحفظها من الأجناد من يقوم بهم الكفاية في الإصدار والإيراد"[١٧١].

ويبدو أثر الشوكاني في السياسة الخارجية للدولة القاسمية أكثر وضوحاً، وذلك من خلال تعامل هذه الدولة مع قضيتين من أهم القضايا التي واجهتها، بما شكلتاه من تهديد مباشر لسيادتها في اليمن، وهما:

أولاً: تمدد نفوذ الدولة السعودية الأولى في اليمن.

بدأت علاقة الدولة السعودية الأولى باليمن منذ وقت مبكر جداً، يعود إلى عام ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م، أي بعد قيام الدولة السعودية الأولى بحوالي ثلاث سنوات فقط، حيث ذكر الإمام الصنعاني في إحدى رسائله أن مبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد وصلت إلى صنعاء من خلال بعض العلماء النجديين القادمين إلى اليمن[١٧٢]، على أن هذه العلاقة بقيت محصورة في إطارٍ علمي محض حتى إذا مضى منتصف العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، بات نفوذ الدولة السعودية الأولى يقترب من مشارف اليمن، وعندها فقد بدأت العلاقات السياسية بين الطرفين تتجلى من خلال ما أثبتته بعض المصادر اليمنية، التي أوردت نص رسالة مؤرخة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م من لدن الإمام عبد العزيز بن محمد، انطوت على عبارات دينية محضة، تدعو إلى تبني دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مشفوعة بمجموع فيه "تفسير الشهادتين، وفيه توحيد الله بالعبادة، وما عليه من الأدلة، وفيه كشف الشبهات...وفيه تفسير فاتحة الكتاب، وفيه ستة مواضع منقولة من السيرة"[١٧٣]. وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة السعودية الأولى تتمدد جنوب الجزيرة العربية، ويصبح نفوذها متاخماً لليمن، كانت دولة الأئمة القاسميين تعاني من التدهور والضعف الشديد، وهو ما ساعد الدولة السعودية الأولى على مد نفوذها داخل مناطق تهامة اليمن من خلال القوات التي قادها الشريف حمود أبو مسمار[١٧٤] أمير المخلاف السليماني أو من خلال قوات أمراء آل المتحمي بعسير، حيث تمكن هؤلاء الأمراء من التوغل داخل الأراضي الساحلية اليمنية، والاستيلاء عليها[١٧٥].

وخلال هذه الفترة كانت رسائل الإمام عبد العزيز ومن بعده الإمام سعود تردُ تباعاً إلى الإمام المنصور وابنه المتوكل أحمد، تحمل إنذاراً بضرورة هدم القباب، والمشاهد، والأضرحة، والمزارات، بوصفها بدعاً تتنافى مع الإسلام الصحيح، وتتناقض كلياً مع التوحيد الخالص لا سيما في شقه الألوهي القائم على صرف كل أنواع العبادة لله الواحد الأحد[١٧٦]. ويشير أحد المصادر اليمنية إلى أن الإمام المنصور حين وردته مثل هذه الرسائل استدعى أعيان دولته، وعلماءها للتشاور في هذا الأمر، حيث أجابوه وعلى رأسهم الإمام الشوكاني بأنه "إذا كان العمل بالشريعة حقيقة، لا على أنها مداهنة للنجدي وقبول قوله، فهذه القباب ورفع القبور بدعة لا على الوجه المشروع، كما روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بهدمها، وتسويتها بالأرض"[١٧٧]. ويبدو أن أثر هذه الرسائل على المتوكل كان واضحاً، وربما كان ذلك بتأثير من الشوكاني نفسه، إذ أشار مصدرُ يمني إلى أن المتوكل أمر آنذاك بهدم القباب والمشاهد المقامة في صنعاء وضواحيها، مثل: قبة صلاح الدين، وقبة المنصور في حي الأبهر، وقبة الفليحي، وأبقى على قبة المتوكل للصلاة، وهدم القباب في المناطق الشمالية من صنعاء[١٧٨]، ويذهب أحد الباحثين إلى أن الاستجابة إلى هدم هذه القبور يأتي في سياق اتفاق الزيدية مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من حيث أن المدرستين كلاهما لا تحفلان بتكريس ثقافة تقديس الأولياء، ولا إقامة القباب على القبور، فضلاً عن أن المتوكل ربما أراد من هذا الفعل التأكيد للإمام سعود أنه لا يوجد خلاف فيما تذهب إليه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع الزيدية[١٧٩].

ولأن الشوكاني كان هو المسؤول عن تحرير الخطابات باسم السلطة الإمامية في اليمن إلى القوى السياسية الأخرى، لذلك فقد كان هو المعني بتحرير الردود على الأئمة السعوديين، وحين نمعن النظر في نصوص ردوده عليهم فإنه يمكن أن نلمس أن تلكم النصوص تكوّنُ في ذاتها خطاباً مغايراً عن خطابه الآخر المستمد من النصوص المبثوثة في كتبه، وتصانيفه المختلفة، التي عرّجت وأشارت في أكثر من موضع إلى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والدولة السعودية الأولى. فالشوكاني وإن كان كاتب كلا الخطابين

إلا أنهما من حيث البنية والأسلوب خطابان مختلفان إلى حدٍ ما، أو على الأقل متمايزان عن بعضهما البعض، فخطابه الأول، المُصاغ على ألسنة الأئمة اليمنيين، ولأنه خطاب سياسي بالدرجة الأولى، فقد كان خطاباً تقريرياً إلى حدٍ ما، تتسم لغته بالاحتراز، ويتمحور حول المشتركات، ويركز على الأمور المتفق عليها بين الطرفين في صنعاء والدرعية، علاوة على أنه يتعمد التغافل عن مسائل الخلاف أو على الأقل لا يشير إليها إلا بإشارات خافتة، وخاطفة، بأسلوب حصيف وذكي. ولعل ما يبرهن على صحة هذا الرأي أن الشوكاني في رسالته على لسان الإمام المنصور، والتي كانت رداً على رسالة الإمام عبد العزيز المؤرخة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م والمشفوعة بمجموع فيه كتب ورسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، اتسم هذا الرد بالحصافة والذكاء، إذ اشتمل على الإشادة بالرسالة، والمجموع المرفق بها، باعتبار أن الرسالة والمجموع كلاهما كان – على حد تعبير الشوكاني – يسعى إلى "تقرير مطلوب واحد، وهو أعلى المطالب، وأشرف المقاصد، بل هو رأي الدين، وأساس شريعة سيد المرسلين، وذلك إخلاص التوحيد للحميد المجيد، وهذا لا ينبغي أن فيه خصام، ولا يختلف فيه الأعلام"[١٨٠].

أما عن خطابه الآخر الذي انتهجه في تصانيفه ومؤلفاته، وفي نثره وشعره، فيمكن وصفه بأنه خطابُ ينزع إلى أن يكون خطاباً نقدياً، يتسم بكونه أكثر مباشرة، وصراحة، وأقل احترازاً، وأجرأ نقداً، ويمكن تفسيره بأنه في صياغته لهذا الخطاب، كان يستحضر علمه الشرعي، وشخصيته الدينية، فرغم أن نصوصه العامة تجاه مبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وتجاه نظرياتها في المجال العقدي تحيل إلى أنه كان مؤيداً بوجه عام لها، إلا أن هذا التأييد لم يكن مطلقاً، فضلاً عن أن ذلك ما كان يعني إقراراً منه بالتطبيقات التي اتخذها أتباع الدعوة ومقاتلي الدولة السعودية الأولى في الواقع التاريخي آنذاك، ما يثبت ذلك استحضار بعض نصوص الشوكاني نفسه، إذ نراه يقول مستنكراً على الإمام عبد العزيز بن محمد: "وتبلغنا عنه أخبار الله أعلم بصحتها، من ذلك أنه يستحل دم من استغاث بغير الله من نبي أو ولي وغير ذلك"[١٨١]، ويقول أيضاً: "ومن جملة ما يبلغنا عن صاحب نجد أنه يستحل سفك دم من لم يحضر الصلاة في جماعة، وهذا إن صح غير مناسب لقانون الشرع"[١٨٢].

الشوكاني وإن كان يمتدح رعايا الدولة السعودية الأولى بوصفهم ملتزمين بواجباتهم الدينية، إلا أنه في مقابل ذلك ينتقد غلوهم، وتسرعهم في التكفير، إذ يقول: "صاروا الآن يصلون الصلوات لأوقاتها، ويأتون بسائر الأركان الإسلامية على أبلغ صفاتها، لكنهم يرون أن من لم يكن داخلاً تحت دولة صاحب نجد، وممتثلاً لأوامره خارج عن الإسلام"[١٨٣]، أما عن تغلغل نفوذ الدولة السعودية في اليمن، وتوالي غارات السعوديين على تهامة اليمن، فقد كان الشوكاني يضعها في كتبه ضمن إطار سلبي، بوصف تلكم الغارات ليست إلا فتناً حاقت باليمن وأهله، حيث قال: "فكرت في ليلة من الليالي في هذه الفتن التي قد نزلت بأطراف هذا القطر اليمني، وتأججت نارها، وطار شررها، حتى أصاب كل فرد من ساكنيه منها شواظ"[١٨٤]، ويمضي الشوكاني مسترسلاً في حديثه ووصفه فيقول: "هذا هو حال من هو بعيد عنها لم تطحنه بكلكلها، ولا وطئته بأخفافها، وأما من وفدت إليه وقدمت إليه، وخبطته بأشواظها، وطوته بأنيابها، وأناخت وقرت بناحيته كالقطر اليمني وما جاوره فيا لله كم من بحار دم أريقت؟ ومن نفوس أزهقت؟ ومن محارم هتكت؟ ومن أموال أبيحت؟"[١٨٥]، ويلحظ هنا أن غارات السعوديين ما كانت عند الشوكاني سوى شرراً حارقاً، وشواظاً ملتهباً ما ترك أحداً في اليمن إلا كواه، وآذاه أيما إيذاء!. الشوكاني في نصه السابق وإن لم يُصرّح مباشرة بمراده من هذه العبارات، وإن لم ينص على أن المقصودين فيه هم أتباع دعوة الشيخ محمد، ومقاتلي الدولة السعودية الأولى إلا أن ما يجعلنا نستنبط أنهم المقصودون في

حديثه، ونجزم أنهم المعنيون دون غيرهم هو أن اليمن خلال تلكم الفترة ما تعرض لغزو خارجي قط إلا من قبَل السعوديين، إضافة إلى أن الشوكاني أشار إلى أن هؤلاء المقاتلين كانوا يقاتلون عدوّهم قتال المسلم للمشرك، وهذا إيماء يؤشر على أن هؤلاء المقاتلين يقاتلون من خلال بُعد ديني، وعبر خلفية عقائدية، وهو ما ينطبق على أتباع دعوة الشيخ محمد، ومقاتلي الدولة السعودية الأولى. يقول الشوكاني في هذا السياق بعد أن سرد ما يدفع عن اليمن غائلتهم: "فبهذا يدفع الله الشرور عن البلاد والعباد، ويحول بينهم وبين من قد صار في بعض أطرافها من الطوائف التي تقاتل عباد الله مقاتلة أهل الشرك المحقق، بل يتجاوزون ذلك إلى ما لا يبيحه الشرع، كما بلغنا أنهم يقتلون النساء الحوامل والصبيان، ويشقون بطون الحوامل، فإن الشارع صلى الله عليه وسلم نهى عنه مثل هذا، وزجر عنه"[١٨٦]. وهذه النصوص المقتطعة وبقطع النظر عن صحتها في الواقع التاريخي إلا أن ما يسترعي الانتباه أن الشوكاني كتبها، ودوّنها في كتابه: الدواء العاجل في دفع العدو الصائل، وهذا العنوان حين نكتفي بالنظر في دلالاته دون ما اشتمل عليه هذا الكتاب من نصوص، فإنه كفيلٌ بأن يعطي إشارة واضحة إلى معارضة الشوكاني لأتباع الدعوة في مسألة تحقيق المناط، وإدانته لأفعالهم، وتطبيقاتهم، وممارساتهم في المناطق التي لم تنضم إلى الدولة السعودية الأولى، بل إن الشوكاني وبلا مبالغة، ووفقاً لدلالات عنوانه فإنه يعدّهم عدواً صائلاً ينبغي لجمه، ويتعين دحره!.

ولأن انطباع الشوكاني عن مقاتلي الدولة السعودية الأولى بهذه الصورة القاتمة، فقد كان ذلك مفسراً لتأييده المطلق لقرار الإمام المنصور بإرسال ابنه أحمد لمجابهة السعوديين في تهامة اليمن، حيث يقول الشوكاني في بعض أبياته:

أستودع الله سيفاً جردوه على مفارق فرّقت دين الهدى فرقاً
يا رب حط بصفي الدين حوزتنا وادفع به بغي مَن مِن ديننا مرقا
واجعله حامي حمى الإسلام في نفر لم يعرفوا لنواحي ديننا طرقاً[١٨٧]

وليست هذه الأبيات الدينية هي الوحيدة التي تبين موقف الشوكاني من تمدد نفوذ الدولة السعودية الأولى في اليمن، فقد حفظت لنا المصادر التاريخية داليته المشهورة، التي كان مطلعها:

إلى الدرعية الغراء تسري فتخبرها بما فعل الجنود
وتصرخ في ربا نجد جهاراً فيسمعها إذا صرخت سعود[١٨٨]

وهذه الأبيات تفصح عن نفسها، ذلك أن الشوكاني استهلها بشكوى مريرة تدينُ ممارسات المقاتلين السعوديين، وهي شكوى مبعوثة بشكل صريح إلى الإمام سعود بوصفه صاحب المنصب السياسي الأعلى في الدولة السعودية الأولى، ورغم أن الشوكاني عقب هذين البيتين أثنى على الإمام سعود، وأشاد بأبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب، إلا أنه بعد ذلك تناول في أبياته مسألة البناء على القبور حيث لم يعدها كفراً مخرجاً عن الملة، وإنما رآها محرمة، وهذا ما يعارض فيه علماء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذين يرون أن ذلك علامة من علامات الكفر، وشعيرة من شعائره[١٨٩]:

فكيف يقال قد كفرت أناس يُرى لقبورهم حجر وعود
فإن قالوا أتى أمر صحيح بتسوية القبور فلا جحود
ولكن ذاك ذنب ليس كفراً ولا فسقاً فهل في ذا ردود؟[١٩٠]

وفي مسعى واضح من الشوكاني لإدانة بعض رؤى الدعوة لا سيما في رؤيتهم حيال مسألة التكفير والقتال، نراه يحذّر في داليته من تساهل أتباع الدعوة في التكفير، معتبراً أن ذلك ليس إلا خصيصة من خصائص فرقة الخوارج، تلك الفرقة التي تمّجها الذاكرة

الإسلامية، وينبذها المسلمون، بوصفها مثالاً للفرقة المغالية والمتطرفة في التاريخ الإسلامي. يقول الشوكاني في هذا السياق:

وقد قال الخوارج مثل هذا وما مثل الخوارج من يقود
وقد خرقوا بذا الإجماع حقاً وكل العاملين به شهود
فإن قلتم قد اعتقدوا قبوراً فليس ذا بأرضينا وجود[١٩١]

ثم يبادر الشوكاني بالدعوة إلى الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله:

كتاب الله قدوتنا وما في كلام المصطفى وهما العمود
وهدي الصحب أفضل كل هدي وأشرفه وإن جحد الجحود[١٩٢]

وختم الشوكاني أبياته بدعوة الإمام سعود إلى اجتماع الكلمة، والنصيحة، والوفاق، حيث قال:

فيا أهل الجزيرة من معد وقحطان إلى المعهود عودوا
وقد آن الوفاق فلا تكونوا على الإسلام فاقرة تؤود
وذودوا من أتى منكم بنكر فخير المسلمين فتى يذود
وذا نصح صحيح من نصيح فساعدني عليه يا سعود[١٩٣]

وهكذا، يتضح مما سبق أن الشوكاني في رسائله إلى الأئمة السعوديين كان يراعي أنه لسان السلطة، والراسم لسياستها الخارجية، والمؤتمن عليها، من لدن الإمام المنصور ومن جاء بعده كالإمامين المتوكل والمهدي، وهو ما يعكس ولاءه الشديد والمطلق للأئمة القاسميين، حيث كان هذا الولاء في حد ذاته مفسراً لكثرة نعوته بحق الإمام المنصور من قبيل: "خليفة العصر"[١٩٤]، و"أمير المؤمنين"[١٩٥]، و"مولانا"[١٩٦] وغيرها. عطفاً على كونه يفسر مضمون رسالته الحادّة التي بعثها إلى أشراف (أبو عريش) بشأن استيلاء الدولة السعودية الأولى على المخلاف السليماني، والتي يحضهم فيها على التآزر والاجتماع لقتال مقاتلي الدولة السعودية الأولى، وأتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، منتهجاً في ذلك لغة غاضبة تثرّب كثيراً على الأشراف، وتدين ممارساتهم السياسية، حيث يقول الشوكاني مخاطباً الأشراف ومفسراً هزيمتهم على أيدي السعوديين بأنها ناجمة عن "تشتت آرائكم، وتباين أهوائكم، وتخالف قلوبكم"[١٩٧].

ثانياً: خطر قوات محمد علي باشا.

على غرار الخطابات والرسائل التي كان يصوغها الشوكاني على لسان الإمام في صنعاء إلى أئمة الدولة السعودية الأولى، فقد كانت الخطابات والرسائل الصادرة من الإمام المتوكل إلى سلاطين الدولة العثمانية، وولاتها تُصاغ بقلم الشوكاني أيضاً، وفي هذا السياق فقد حفظت لنا المصادر التاريخية رسالة من الشوكاني على لسان الإمام المتوكل إلى السلطان العثماني محمود الثاني، يبلغه بوفاة والده، وتوليه السلطة بعد أبيه[١٩٨]. ودلالات هذه الرسالة تؤشر على حرص الإمام المتوكل في صنعاء على أن تكون علاقته بالدولة العثمانية جيدة، ومتينة، ربما يكون هذا الحرص مرده إدراكاً منه بقوتها، وهيمنتها على العديد من الأقطار العربية والإسلامية، أو ربما لعلمه أن الدولة العثمانية خلال هذا التوقيت كانت بصدد إرسال الحملات العسكرية على أراضي الجزيرة العربية لتقويض الدولة السعودية الأولى، واسترداد الحجاز وأماكنه المقدسة من سلطة السعوديين[١٩٩].

وفي ضوء ما حققه والي مصر محمد علي باشا من مكاسب سياسية وعسكرية في الجزيرة العربية، منذ أن بدأ يشن حملاته العسكرية على الدولة السعودية الأولى عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، فقد نشأت علاقة بينه وبين الإمام المتوكل بصنعاء، ومن خلال استنطاق بعض رسائل محمد علي باشا إليه فإنه يلحظ أنه كان حريصاً على أن تكون علاقته بالمتوكل جيدة، ويبدو أن سبب ذلك كي يضمن تعاونه في صراعه العسكري المرير

مع قوات الدولة السعودية الأولى. وتشير بعض المصادر إلى أنه بعث وفداً مكوناً من اثني عشر رجلاً في أواخر ذي الحجة من عام ١٢٢٨هـ / يناير ١٨١٣م، حيث حمل هذا الوفد رسالة تستمد الإمام المتوكل دعم قوات محمد علي باشا بالسفن والمؤن في حربه ضد السعوديين[٢٠٠]، ولم يمانع الإمام المتوكل من تلبية مطالب محمد علي باشا، حيث كتب الشوكاني على لسانه، أبدى فيه موافقته على دعم قوات محمد علي باشا بالسفن والمؤن، وإرسالها من موانئ اليمن[٢٠١].

وثمة رسالة أخرى جوابية كتبها الشوكاني إلى محمد علي باشا تضمنّت رداً على رسالة محمد علي باشا، التي حاول فيها هذا الأخير التوسط بالصلح بين الإمام المتوكل والشريف حمود أبو مسمار، وتشي رسالة محمد علي باشا بالعتب واللوم على الإمام المتوكل في حربه للشريف حمود، وأن الأولى من قتاله هو قتال السعوديين، مشيراً إلى أن قتالهم سُيكسب الإمام المتوكل مزية عند الدولة العثمانية[٢٠٢]، غير أن رسالة المتوكل الجوابية التي صاغها الشوكاني كانت في غاية القوة، والدهاء، اشتملت على تحريض بالغ الخطورة ضد الشريف حمود من خلال تأكيد انضمامه إلى السعوديين، وكونه أحد رجالات الدولة السعودية الأولى، ثم يبرهن الشوكاني على صحة دعواه من خلال استحضاره لتاريخ الشريف حمود، مؤكداً أنه ضم الكثير من البلدان والمناطق اليمنية ظلماً وعدواناً، وأنه كان يحمل محاصيلها إلى الدرعية[٢٠٣]، ولا يكتفي الشوكاني بكل هذا، بل يبلغ تحريضه مداه إذ حين أهاب محمد علي باشا بالإمام المتوكل كي يقف مع الشريف حمود ضد السعوديين، أتاه الردّ من الشوكاني على لسان المتوكل حيث خاطب محمد علي باشا قائلاً: "وما ذكرتم من التنبيه لنا على مناجزة من يلينا من العرب الخارجين عما نحن وأنتم عليه، فلم يكن في هذه الأقطار اليمنية من هو كذلك إلا الشريف حمود، وأتباعه من العرب المناصرين له، وابحثوا حقيقة الحال يتضح لكم صحة المقال"[٢٠٤].

ولم يقتصر دور الشوكاني في السياسية الخارجية للسلطة القاسمية على تحرير الخطابات للإمام اليمني فحسب، بل كان يبادر في بعض الأحيان، ويراسل بعض الأمراء بصفته الشخصية، ومنها رسالته إلى الشريف حمود حاكم المخلاف السليماني التي نصحه فيها، وحذّره من الركون إلى الأتراك، والوقوف معهم ضد الإمام في صنعاء[٢٠٥]. الشوكاني في هذه الرسالة وظّف علمه الشرعي المتين من خلال استخدام الكثير من المفردات الدينية للتأثير على الشريف حمود، مشدداً على أهمية التقيد بقيم الإسلام، حيث خاطب الشريف قائلاً: "إن الله جل جلاله أمرنا في كتابه العزيز أن نأتمر بيننا بالمعروف، ونتناهى عن المنكر، وأن نتواصى بالحق، وأنت نتعاون على البر والتقوى، ولا نتعاون على الإثم والعدوان"[٢٠٦]، ثم ألمح الشوكاني إلى الصراع العسكري الذي حدث في الأراضي اليمنية نتيجة غارات السعوديين على اليمن، ونتيجة وقوف الشريف حمود مع السعوديين، ودوره الكبير في مد نفوذهم في اليمن، حيث قال في هذا السياق: "فكم من دماء معصومة بعصمة الإسلام أراقت؟!، وكم من أرواح محرمة بحرمة الشرع أزهقت؟! وكم من أموال محوطة بحياطة الدين نهبت؟! وكم من حرم مصون بصيانة الإسلام انتهكت؟!"[٢٠٧].

ولأن الشوكاني يشغل منصب قاضي القضاة، ولكونه أحد الرجال النافذين في دولة الإمام المتوكل آنذاك، فقد خشي أن يستحضر الشريف حمود كل هذه الاعتبارات، وأن يظن أن هذه الرسالة كانت بإيعاز من الإمام المتوكل، لذلك فقد بادر الشوكاني بالتأكيد أن هذه الرسالة ما جاءت إلا بدافع شخصي، مرادها النصح، وبذل الخير، حيث خاطب الشريف حمود قائلاً: "وإياك أن تخالطك الظنون أو تخالجك الخواطر أني فعلت هذا إليك عن أمر آمر، أو إشارة مشير، أو رأي مأمور أو أمير، فقد علم الله وهو عالم النيات، أنه لم يبعثني على هذه المناصحة إلا باعث الدين، وما ورد من أجر الناصحين"[٢٠٨].

على أن انتصار قوات محمد علي باشا، وتمكن جيوشه من تقويض إمارة الشريف أحمد بن حمود أبو مسمار– الذي خلف والده في الحكم – وبسط سيطرتها على المخلاف السليماني، فقد أفضى ذلك بمحمد علي باشا إلى أن بادر بإرسال رسالة إلى الإمام المهدي يخبره فيها بتمكن قواته من تحقيق هذه الانجازات العسكرية[٢٠٩]، كما أرسل قائده العسكري في جنوب غربي الجزيرة العربية خليل باشا رسالة أخرى تضمنت سرداً لوقائع انتصارات قواته، وسيطرته على مدينة (أبو عريش)، واستسلام الشريف أحمد بن حمود له[٢١٠]، وحيال هاتين الرسالتين فقد بادر الشوكاني بكتابة رسالتين جوابيتين، انطوت كلتاهما على تهنئة محمد علي باشا، وقائده خليل باشا، مشيداً بهذه الانتصارات حيث خاطب محمد علي باشا قائلاً: "هنأكم الله بذلك الفتح العظيم، والنصر الفخيم، الذي تفتحت له أبواب السبع الطباق، وانشرحت له صدور العباد في جميع الآفاق، وانثلجت له القلوب، واندفعت به جميع الكروب"[٢١١]، ويقول الشوكاني على لسان الإمام المهدي في رسالته الأخرى لخليل باشا مخاطباً إياه:" الحمد لله الذي انتقم لنا بصنيعكم الحسن من الباغين علينا، والجاحدين لإحساننا، وإحسان آبائنا، والباسطين أيديهم على بلادنا لا بحول منهم، ولا بقوة، بل استجاشوا علينا أهل المرق من عربان الشرق"[٢١٢].

لقد استمر الشوكاني في التأثير على سياسة الإمام المهدي تجاه علاقته بمحمد علي باشا، بحيث لم يكن هذا التأثير مقتصراً على تحرير الخطابات فقط، وإنما امتد إلى التدخل في تعيين المبعوثين المختصين بمفاوضة وفود محمد علي باشا وقياداته العسكرية، وفي هذا السياق تشير بعض المصادر إلى أن الإمام المهدي أرسل وفداً يمنياً إلى خليل باشا يرأسه القاضي محمد بن أحمد الحرازي، وكان اختيار الحرازي لهذه المهمة جاء بتزكية من الشوكاني، الذي قال عنه: "فبعث الإمام الولد القاضي محمد بن أحمد الحرازي بعد المشاورة بيني وبينه في ذلك"[٢١٣]. وحين ذهب الحرازي إلى خليل باشا فقد كان معه رسائل الإمام المهدي الجوابية، علاوة على ثلاثة من الخيول الأصيلة كهدية خاصة لخليل باشا[٢١٤]. بقي الحرازي أسبوعاً يتفاوض مع خليل باشا حول العديد من القضايا المتعلقة بالطرفين[٢١٥]، ثم عاد إلى صنعاء في شهر رجب من عام ١٢٣٤هـ / مايو ١٨١٩م، وكان معه وفدُ بعثه خليل باشا للتفاوض مع الإمام المهدي يرأسه يوسف آغا، وحالما وصل هذا الوفد إلى صنعاء، فقد قوبل بترحاب واحتفاء كبيرين من لدن الإمام المهدي، ثم تولى الشوكاني مهمة التباحث مع رئيسه يوسف آغا، الذي أثار إعجابه إلى درجة أنه أفرد له ترجمة عاطرة في البدر الطالع، مشيداً بخصاله الشخصية، واصفاً إياه بقوله: " فوجدته رجلاً في أعلى درجات الكمال من كل وجه، بحيث لا يوجد نظيره في رجال العرب إلا نادراً"[٢١٦]. وحيال المفاوضات الجارية بين الشوكاني كممثل للسلطة القاسمية، وبين يوسف آغا كممثل لمحمد علي باشا، فقد تمحورت حول ما تضمنته رسالة خليل باشا، التي أقرّت بتبعية الموانئ اليمنية للإمام المهدي، حيث ورد فيها ما لفظه: "فنعرف جنابكم أن هذه الأقطار كلها، كانت إلى طرفكم حسبما عرفتمونا، فنحن جل مطلوبنا أن تكون إليكم، لأنكم أهل لذلك كابراً عن كابر"[٢١٧]، على أن هذا الإقرار الصادر من محمد علي باشا، المتعلق بتبعية هذه المناطق للسلطة القاسمية في صنعاء، ما كان يعني أن محمد علي باشا سيستولي عليها، ثم سيخرج منها خالي الوفاض، ويسلمها للسلطة القاسمية بلا أي ثمن، ذلك أن هذه الرسالة تضمنت المطالبة بكميات محددة من البن اليمني[٢١٨]، إضافة إلى تقديم أموالٍ نقدية تُقدر بمائتي ألف ريـال[٢١٩].

وحيال هذه المطالب النقدية والعينية يبدو أن محمد علي باشا حاول أن يضفي عليها نوعاً من الشرعية التاريخية، فادّعى أن الأئمة اليمنيين كانوا ملتزمين بها فيما مضى للباب العالي، حيث ورد في إحدى رسائله: "فالذي عندنا من الصواب أن ما كان يرسل به في

الزمن الأول تجددوه، وتزيدون فإن هذا بعث معلوم، لا ينكر عند أهل الفهوم"[٢٢٠]. هذه الدعوى وما في طيّها من مطالب كانت محور مفاوضات الشوكاني مع يوسف آغا، حيث جادل الشوكاني في مسألة صحتها، منكراً واقعيتها من الناحية التاريخية حيث يقول في هذا السياق: "وكان حاصل ما وصل به ما عبّر عنه بلسانه، وما هو مضمون كتاب الباشا، أنها تعود تلك البلاد إلى الإمام على شريطة، وهي تسليم ما كان عليها فيما مضى، ولم يكن عليها فيما مضى شيء"[٢٢١]، ثم يفصّل الشوكاني في علّة ظهور هذه الدعوى، فيقول إن "بعض تجار اليمن الذين يرتحلون إلى مصر، كذب على الباشا محمد علي، أنه كان عليها مرجوع إلى السلطنة، فوقع التصميم من الباشا خليل ورسوله، هذا أنه لا بد من ذلك، فأوضحنا لهم أنه لم يكن عليها شيء منذ انتزعها أولاد الإمام القاسم إلى الآن زيادة على مئتي سنة"[٢٢٢].

ومع إصرار وفد محمد علي باشا على أن تدفع السلطة القاسمية في اليمن ما هو مطلوب منها، فقد ارتأى الشوكاني أن تلكم المطالب يمكن تحقيقها، نظير المكاسب التي سوف تجنيها السلطة القاسمية من وراء هذا الاتفاق، والمتمثلة في عودة الموانئ اليمنية إلى سيادتها، وفي هذا يقول الشوكاني: "فوقعت المساعدة إلى ذلك، لكونهم قد بدؤوا بالإحسان، وتبرعوا بالجميل"[٢٢٣]. والحال أن المتمعن في مغزى محمد علي باشا الثاوي وراء هذا الاتفاق سيدرك أنه بعد أن استطاع القضاء على الدولة السعودية الأولى، وتصفية فلولها في جنوب غربي الجزيرة العربية، والقوى السياسية الداعمة لها، مثل: إمارة الشريف حمود أبو مسمار في المخلاف السليماني، وإمارة آل المتحمي في عسير، فإنه رأى أن إرجاع المناطق التهامية اليمنية التي سيطر عليها الشريف حمود أبو مسمار إلى الإمام في صنعاء، سيخفف العبء المالي عليه، ويجعل إمام صنعاء ممتناً للسلطان العثماني، وداعياً له، فضلاً عما سيجنيه من أموالٍ نقدية، وضمان كميات معلومة من البن اليمني المشهور عالمياً[٢٢٤].

لقد نتج عن هذا الاتفاق عودة يوسف آغا، ومعه القاضي الحرازي إلى تهامة اليمن، وتم إخلاء هذه المنطقة بكافة مدنها، وموانئها من قوات محمد علي باشا، وتسليمها إلى قوات الإمام المهدي، ولا ريب في أن هذه العملية التي كانت مكسباً سياسياً كبيراً للإمام المهدي، لا تكشف سوى عن أثر الشوكاني الكبير بوصفه المهندس لها، والممثل الأول للسلطة القاسمية في صياغتها بهذه الكيفية، علاوة على أن هذه العملية تبيّن متانة علاقة الشوكاني بالسلطة، وكونه في كثيرٍ من الأحيان كان يتماهى معها تماهياً مطلقاً، أو بعبارة أخرى كان حضوره يشكّل تجسيداً كاملاً لها في سياستها الخارجية، وهو ما يكشف عن شخصية سياسية فذة، أجادت العمل في الميدان السياسي، كما أجادته في ميادين العلم والقضاء.

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة تقديم مقاربة تاريخية لموضوع لم يُسلط عليه الضوء من قبل، وهو عن علاقة الشوكاني بالسلطة، ويبدو أن منزلة الشوكاني العلمية، وبروز شخصيته الفقهية، أسهم في تواري شخصيته السياسية، فضلاً عن علاقته بالسلطة، وانخراطه في عالم السياسة، وعليه فقد كانت هذه الدراسة تحاول قدر الإمكان إضاءة هذا الموضوع المُعتم، عبر استنطاق العديد من الأحداث التاريخية المتسمة بكونها ذات منحى سياسي، والتي كان الشوكاني فاعلاً فيها، حيث توخت هذه الدراسة مراقبة أدواره في تلكم الأحداث، وتعامله معها، علاوة على أن هذه الدراسة حرصت على متابعة علاقة الشوكاني بالأئمة القاسميين، ومعرفة مدى تغلغل نفوذه في دوائر السلطة الإمامية. وفي نهاية الأمر فقد تمكنت هذه الدراسة من الوصول إلى العديد من النتائج المهمة، التي يمكن إيضاحها فيما يلي:

أولاً: كانت علاقة الشوكاني بالسلطة على المستوى الشخصي قبل توليه منصب قاضي القضاة عام ١٢٠٩هـ / ١٨٩٤م منعدمة، أو لا وجود لها أصلاً، إذ ظلت علاقاته لا تتعدى محيطيه القرابي والعلمي، وكان ابتعاده عن السلطة ورجالها مقصوداً، بوصفه كان منصرفاً انصرافاً كاملاً إلى الشأن العلمي، لا يهتمّ كثيراً برجالات السلطة، ولا إلى ما يعتمل في داخل أروقة السلطة الإمامية آنذاك.

ثانياً: كان اختيار الإمام المنصور للشوكاني في منصب قاضي القضاة يعكس رغبة المنصور في ممارسة حكم رشيد من خلال توخيه أن يستلم هذا المنصب رجل مؤهلُ، يصلح النظام القضائي الذي كان يعاني آنذاك من فساد كبير، وكان هذا الاختيار من لدن المنصور أتى رغم إدراكه أن الشوكاني كان يحمل مشروعاً فكرياً لا تتناغم أفكاره، وأطروحاته مع أفكار ومبادئ المشروع الذي قامت عليه السلطة الإمامية، وربما يكون إعجابه الشديد بالشوكاني – كما أفادت به هذه الدراسة – هو السبب الرئيس في تغافله عن هذه المسألة، وتصميمه على اختيار الشوكاني في هذا المنصب الرفيع.

ثالثاً: أثبتت الدراسة اتصاف المنصور بالحنكة، وبعد النظر، بعد أن لوحظ عدم تدخله في صراع الشوكاني مع المحرضين عليه من المتعصبين الزيديين الهادويين، خاصة بعد ظهور مشروعه الاجتهادي، وتأليف كتابه المشهور: إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي.

رابعاً: توصلت الدراسة إلى أن علاقة الشوكاني بالسلطة تغيرت رأساً على عقب حين تم تعيينه قاضياً للقضاة، فبعد أن كانت لا تربطه على المستوى الشخصي أي علاقة بالسلطة قبل هذا التعيين، أمست علاقته قوية للغاية بعد هذا التعيين، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال علاقته الوطيدة بالإمام المنصور، والإمامين التاليين له، وهما: المتوكل على الله أحمد، والمهدي عبد الله بن أحمد.

خامساً: بيّنت هذه الدراسة تأثير الشوكاني الكبير في السياسة الداخلية للأئمة القاسميين الذين عاصرهم، عبر إسهامه في إخماد الثورات المناهضة لحكمهم، أو تعديل بعض تدابيرهم المالية، أو تغيير بعض قراراتهم، كما هو جليُ في صياغته للمرسوم المنصوري.

سادساً: كشفت الدراسة تأثير الشوكاني أيضاً في السياسة الخارجية للأئمة القاسميين، عبر تحريره خطاباتهم المبعوثة إلى القوى السياسية المختلفة، خاصة خطاباته للأئمة السعوديين، فضلاً عن خطاباته لمحمد علي باشا، وقواد حملاته في جنوب غربي الجزيرة العربية.

Abstract
Al-Shawkani's relationship to power
By Ali Awad Muhammad Al Qutb

This study deals with the relationship of Imam al-Shawkani to the authority of the Qasimian imamate in Yemen, and the convergence of an analytical eye that examines the role of al-Shawkani in the political arena in Yemen, in an attempt to illuminate dark aspects of his personal life that were not disclosed by historical sources, nor modern references, due to the predominance of his jurisprudential and religious personality over his political personality. This study attempted to investigate from the outset his relationship with the Imamate authority prior to his assumption of the position of Chief Judge in ١٢٠٩ AH / ١٧٩٤ CE, and then monitored patiently and eagerly into politics after assuming this position, indicating the extent of his influence in the decisions of the Yemeni imams, as well as his dual political role both in domestic politics For the Imamate power or in its foreign policy.

الهوامش

١ جحّاف، لطف الله بن أحمد: درر نحور الحور العين بسيرة الإمام المنصور علي وأعلام دولته الميامين، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ص٣٥٦.
٢ المصدر السابق، ص٣٥٧.
٣ عاكش، الضمدي: حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر، حققه ودرسه وعلق عليه: إسماعيل بن محمد البشري، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، ص٣١.
٤ المصدر السابق، ص٣٣، ٣٤.
٥ الشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ج٢، ص٧٧١، ٧٧٢.
٦ جحاف، درر نحور، ص٣٥٧.
٧ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٧٧٢.
٨ أحصى أحد المؤرخين مؤلفات الشوكاني فبلغت حوالي مائتين وتسعين مؤلفاً، ما بين كتاب، وبحث، ورسالة. انظر: الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر الإسلامي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ص٧٦٠ – ٧٨٠.
٩ جحاف، درر نحور، ص٣٥٧.
١٠ الشوكاني، محمد بن علي: أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق ودراسة: عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص٩٨.
١١ المصدر السابق، ص٩٨.
١٢ الزيدية الهادوية: نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، الذي قدم إلى اليمن من الحجاز سنة ٢٨٤هـ / ٨٩٧م، فدعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقب بالهادي، وكان عالماً، مجتهداً، متكلماً. وبسبب آرائه وأفكاره المخالفة لآراء وأفكار الإمام زيد بن علي المؤسس الأول للمذهب الزيدي، فقد نُسب إليه أتباعه إذ يُطلق عليهم في بعض المصادر بالهادوية، تمييزاً لهم عن بقية الفرق التابعة للمذهب الزيدي. انظر: القاسم، يحيى بن الحسين: يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر الهجري، تحقيق: عبد الله بن محمد الحبشي، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٦م، ص٩٥؛ الأكوع، إسماعيل بن علي: الزيدية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٣، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ص١٠٨.
١٣ الشوكاني، أدب الطلب، ص٩٨.
١٤ الشجني، محمد بن الحسن: التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار، حققه وعلق عليه: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، ص١٠٤.
١٥ المصدر السابق، ص١٠٤.

١٦ الشوكاني، أدب الطلب، ص٩٩.
١٧ أشار إلى هذا التاريخ الشوكاني في ترجمته للعلامة الحسين بن يحيى الديلمي. انظر: البدر الطالع، ج١، ص٢٧٤.
١٨ الشوكاني، محمد بن علي: إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي، تحقيق: أبي الحسن علي بن أحمد الرازحي، مكتبة الرضوان، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص٤٦.
١٩ نقل الشوكاني إجماع آل البيت على تحريم سب الصحابة عن ثلاثة عشر طريقاً. انظر: المصدر السابق، ص٤٦ – ٦١.
٢٠ الشوكاني، أدب الطلب، ص١٠٠.
٢١ المصدر السابق، ص١٠٠.
٢٢ المصدر السابق، ص١٠١.
٢٣ اخترنا عن عمد "شخصية علمية"، ولم نختر "شخصية ثقافية"، بالرغم من أن الشوكاني في السياق أعلاه، وخاصة في جزئية احتكاكه بالسلطة، كان يؤدي دوراً ثقافياً أكثر منه علمياً، باعتبار أن خصيصة امتلاك الموقف المؤسّس على أرضية معرفية، هي خصيصة تميز المثقف عن العالم، وهو في هذا السياق ينطبق على الشوكاني بالذات في حين أن العالم ربما يملك رصيداً معرفياً أو علمياً أغزر وأوسع، لكنه ليس بالضرورة يملك موقفاً، والسبب في تغافلنا عن هذا التوصيف، لكونه توصيفاً حديثاً، جاء لاحقاً لعصر الشوكاني، وبالتالي فإن إسقاطه على الشوكاني لا يصح، لأن مفاهيم العصر الحالي، ومحاكمة العصور السابقة من خلالها لا تجوز علمياً، ولا يصح تنزيلها على الواقع التاريخي الذي لم تكن موجودة فيه!
٢٤ المصدر السابق، ص١٠١.
٢٥ الشجني، التقصار، ص١٠٥.
٢٦ الشوكاني، أدب الطلب، ص١٠١.
٢٧ هيكل، برنارد: الإصلاح الديني في الإسلام (تراث الشوكاني)، نقله إلى العربية: علي محمد زيد، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، ٢٠١٤م، ص٢٠٤.
٢٨ من شروط المذهب الزيدي الواجب توفرها في الإمام: " أن يكون عالماً بالشريعة، متمكناً من الفتوى في أحكام الشرع". انظر: حمزة، يحيى: المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق: سيد مختار أحمد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٨٨م، ص١٤٤.
٢٩ أحمد بن عبد الرحمن الشامي: عالم، وفقيه، وقاضٍ. ولد في عام ١٠٩٥هـ / ١٦٨٤م، وأخذ عن عدد من علماء صنعاء حتى برع في الفقه، والحديث، وعلوم الآلة، تولى منصب قاضي القضاة في عهد الإمام المتوكل قاسم بن حسين، واستمر في هذا المنصب حتى عهد الإمامين المنصور، والمهدي، وكان مشهوراً برجاحة العقل، ورصانته. توفي في عام ١١٧٢هـ / ١٧٥٩م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص١٠٥، ١٠٦.
٣٠ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص١٠٥، ١٠٦.
٣١ الإمام المنصور الحسين: إمام من الأئمة القاسميين بصنعاء، بويع بالإمامة بعد موت والده المتوكل على الله القاسم بن حسين عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م، كان مشهوراً بالشجاعة، وعلو الهمة، ومصابرة قتال الخارجين عليه. دخل سائر اليمن تحت سلطته عدا تعز والحجرية التي استقل بهما أخوه أحمد، وكان موت المنصور في عام ١١٦١هـ / ١٧٤٨م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٢٦٣، ٢٦٤.
٣٢ الحوثي، إبراهيم بن عبد الله: نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ج١، ص٣٥٠.
٣٣ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص١٠٦.
٣٤ هيكل، الإصلاح الديني في الإسلام، ص٢٠٦.
٣٥ يحيى بن صالح السحولي: عالم، وفقيه، وقاض. ولد بصنعاء في ذي الحجة عام ١١٣٤هـ / سبتمبر ١٧٢٢م، وأخذ عن والده وجماعة من الفقهاء والعلماء بصنعاء، كان منهم العلامة عبد الله بن لطف الباري الكبسي. برع في الفقه، والحديث، ووصُف بالفطنة، والشهامة، والذكاء، والحافظة القوية، والإلمام الكبير بكتب الأئمة الزيدية، ترك العديد من الرسائل والفتاوى، وكانت وفاته في عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م. انظر: الحوثي، نفحات العنبر، ج٣، ص٥١٨، ٥١٩؛ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٨٧ – ٨٩٠.
٣٦ الإمام المهدي: هو العباس ابن الإمام المنصور الحسين، ولد بصنعاء عام ١١٣١هـ / ١٧١٩م، وتولى بعد وفاة أبيه عام ١١٦١هـ / ١٧٤٨م، كان موصوفاً بالفطنة، والذكاء، والعدل، عالي الهمة، قوي التدبير، توفي في عام ١١٨٩هـ / ١٧٥٥م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٤٩ – ٣٥٢؛ الجرافي، عبد

الله بن عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص١٩٥ – ٢٠٢.
٣٧ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٨٧.
٣٨ الحوثي، نفحات العنبر، ج٣، ص٥١٨.
٣٩ المصدر السابق، ج٣، ص٥١٨؛ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٨٧.
٤٠ الحوثي، نفحات العنبر، ج٣، ص٥١٩.
٤١ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٨٧.
٤٢ سيتم إعطاء نبذة عنه في آخر هذا المبحث.
٤٣ المصدر السابق، ج٢، ص٨٨٧، ٨٨٨.
٤٤ المصدر السابق، ج٢، ص٨٨٨.
٤٥ محمد بن الحسن الشجني، فقيه، ومؤرخ، وأديب يمني، ولد في ذمار حوالي سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م، وقرأ على علماء ذمار في الشريعة والفرائض، ثم رحل إلى صنعاء ودرس على يد الإمام الشوكاني، وأجازه الإمام الشوكاني عام ١٢٣٩هـ / ١٨٢٤م، ترك بعض المؤلفات ، من أشهرها كتابه: التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار، وهو كتابٌ متخصص في سيرة الإمام الشوكاني. توفي عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م. انظر: زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٢٥٧ – ٢٥٩.
٤٦ الشجني، التقصار، ص٤٢٣.
٤٧ المصدر السابق، ص٤٢٤.
٤٨ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٥٠٢.
٤٩ المصدر السابق، ج١، ص٥٠٢.
٥٠ المصدر السابق، ج١، ص٥٠٢.
٥١ المصدر السابق، ج١، ص٥٠٢، ٥٠٣.
٥٢ الشجني ، التقصار، ص٤٢٥.
٥٣ الشوكاني، محمد بن علي: الدواء العاجل لدفع العدو الصائل، منشورة في مجموعة رسائل، إصدار: مركز شؤون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ، ص٥٦.
٥٤ المصدر السابق، ص٥٦، ٥٧.
٥٥ في الأصل: والمكاتب.
٥٦ المصدر السابق، ص٥٨.
٥٧ الشوكاني، محمد بن علي: رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين، منشور في الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ج٩، ص٤٦٧٢.
٥٨ حسين بن محمد العنسي: عالم، وفقيه، وقاض، ولد بصنعاء، سنة ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م، وطلب العلم على يد ثلة من علمائها، منهم عبد القادر الكوكباني والشوكاني، ولاه الإمام المهدي بمشورة من الشوكاني قضاء زبيد عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م، لكن لم يلبث أن عاجله المرض، ثم مات في العام نفسه ببيت الفقيه. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٢٦٧؛ الشجني، التقصار، ص٣٦٧؛ الجنداري، أحمد بن عبد الله: الجامع الوجيز للعلماء ذوي التبريز، (مخطوط)، ورقة: ١٨٨، نسخة منه بمكتبة الأستاذ: عبد العزيز المتحمي، ولدى الباحث صورة منها؛ زبارة، محمد بن يحيى: نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، ج١، ص٣٩٩، ٤٠٠.
٥٩ زبيد: بفتح أوله وكسر ثانيه، مدينة مشهورة بتهامة اليمن، نُسبت إلى اسم الوادي الذي يمرّ بها، وهو وادٍ عظيم، يصب في البحر الأحمر، ويعد من أخصب وديان اليمن. انظر: الحموي، ياقوت: معجم البلدان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، ج٢ ، ص٤٦٨؛ المقحفي، إبراهيم بن أحمد: معجم القبائل والبلدان اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ج١، ص٧٣٢ – ٧٣٤.
٦٠ عبد الرحمن بن أحمد البهكلي: عالم، وفقيه، ومؤرخ، وقاض، مولده بصبيا سنة ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م، وأخذ عن والده وعن علامة ضمد أحمد بن عبد الله الضمدي، ثم رحل إلى صنعاء عام ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م، فأخذ عن ثلة من علمائها، منهم الشوكاني. ولاه الإمام المنصور بمشورة من الشوكاني قضاء بيت الفقيه عام ١٢١١هـ / ١٧٩٦م، وكانت وفاته في عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٥٧، ٣٥٨؛ الشجني، التقصار، ص٣٦٩ – ٣٧١؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٢٣، ٢٤.

٦١بيت الفقيه: مدينة من مدن تهامة اليمن، تقع بين زبيد والحديدة، وهي في وسط بلاد الزرانيق، نُسبت إلى الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل المتوفى سنة ٦٩٠هـ. انظر: الحجري، محمد بن أحمد: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٤، ص٦٣٦.

٦٢ محمد بن يحيى العنسي: عالم، وفقيه، وقاض. ولد سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م، وقرأ على مشايخ ذمار، ثم استقر بصنعاء عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م، فأخذ عن الشوكاني، الذي أذن له بتولي القضاء في ذمار. توفي في آخر القرن الثالث عشر الهجري. انظر: الشجني، التقصار، ص٤٣٠، ٤٣١؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٣٤٠.

٦٣ ذمار: مدينة كبيرة، تقع إلى الجنوب من صنعاء بمسافة ٩٥ كيلاً، كان لها دور تاريخي قبل الإسلام، ثم اشتهرت كواحدة من أهم مراكز الإشعاع العلمي في اليمن. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن، ج٢، ص٣٤١؛ المقحفي، معجم القبائل، ج١، ص٦٤٩.

٦٤ صالح بن محمد العنسي: فقيه، وقاض، ولد في سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م، وأخذ عن عددٍ من علماء صنعاء، منهم الشوكاني، حتى مهر في علم الحديث. تولى قضاء صنعاء بإذن من الشوكاني، واستمر في سلك القضاء حتى توفي وهو قاض في مدينة إب عام ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٢٦؛ الشجني، التقصار، ص٣٦٨؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص١٤.

٦٥ إب: بكسر الهمزة، مدينة من أجمل مدن اليمن، ذات أرض خصبة، وهواء معتدل، تقع جنوبي صنعاء بمسافة ١٤٠ كيلاً، وهي واقعة على ربوة من السفح الغربي لجبل ريمان من بعدان. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن، ج١، ص٣١؛ المقحفي، معجم القبائل، ج١، ص١٠ – ١٢.

٦٦ الجرافي، المقتطف، ص٢٠٢.

٦٧ لمعرفة الأدوار التاريخية لهؤلاء الأمراء في مناطق تهامة اليمن إلى الدولة السعودية الأولى، انظر: آل قطب، علي عوض: الأمراء اليزيديون، دار طوى، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، ص٢٠٤ – ٢١٦.

٦٨ الواسعي، عبد الواسع بن يحيى: فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٤٦م، ص٦٠.

٦٩ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٥٠١.

٧٠ المصدر السابق، ج١، ص٥٠١.

٧١ المصدر السابق، ج١، ص٥٠١.

٧٢ الداعي، أحمد بن قاسم: محمد بن صالح السماوي ونقده الفقهي للشوكاني من خلال كتابه: الغطمطم الزخار، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. محمد الرايس، جامعة الزيتونة، الجمهورية التونسية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ص١٥.

٧٣ الجرافي، المقتطف، ص٢٠٢.

٧٤ مجهول، حوليات يمانية، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ص١٧.

٧٥ الجرافي، المقتطف، ص٢٠٥.

٧٦ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٤٩٩.

٧٧ الواسعي، فرجة الهموم، ص٦٠، ٦١.

٧٨ الجرافي، المقتطف، ص٢٠٥، ٢٠٦.

٧٩ مجهول، حوليات يمانية، ص١٨.

٨٠ الجرافي، المقتطف، ص٢٠٥.

٨١ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٤١٧.

٨٢ العرشي، حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى اليمن من ملك وإمام، عناية: الأب أنستاس ماري الكرملي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ص٧١.

٨٣ الواسعي، فرجة الهموم، ص٦٢.

٨٤ السيد أحمد بن إسماعيل بن محمد فائع، مولده بصنعاء، من غير أن تحدد المصادر التي أمكن معاينتها تاريخ ولادته، استوزره الإمام المنصور، وكان محظياً عنده حظوة زائدة، يأنس إليه كثيراً، وُصفَ بالكرم، والسماحة، وكان ممدوحاً على ألسنة الشعراء، توفي في صفر عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م. انظر: زبارة، نيل الوطر، ج١، ص٧١ – ٧٤.

٨٥ الشجني، التقصار، ص٢٨.

٨٦ ربما تكون أشد أنواع الجسارة والجرأة هي الجرأة في طرح الأفكار، وتبنيها، وهذه صفة اتصف بها الشوكاني، إذ كان – كما هو معلوم – يطرح الأفكار الصادمة للسائد في عصره، والمخالفة للوعي الديني المحيط به، من غير أن يأبه بالسلطة ولا بالعامة!
٨٧ جحاف، درر نحور، ص٤٩٢.
٨٨ يحيى بن محمد الحوثي: عالم بالفرائض، وواعظ، ولد في عام ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م، وأخذ العلم عن عدد من علماء صنعاء، سجنه الإمام المنصور في أعقاب ثورة العامة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، ثم أفرج عنه بعد شهرين، وكانت وفاته عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٩٧؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٤٠٤.
٨٩ الشوكاني، أدب الطلب، ص١٠٢.
٩٠ المصدر السابق، ص١٥٢، ١٥٣؛ جحاف، درر نحور، ص٤٩٢، ٤٩٣.
٩١ جحاف، درر نحور، ص٤٩٢، ٤٩٣. ولم يحدد الشوكاني من كان يلعن الحوثي وأصحابه، مكتفياً بالإشارة إلى أنهم كانوا يلعنون بعض السلف!. انظر: البدر الطالع، ج٢، ص٨٩٨.
٩٢ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٩٨، ٨٩٩؛ جحاف، درر نحور، ص٤٩٤؛ الشجني، التقصار، ص٤٠٦.
٩٣ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٩٩، ٩٠٠.
٩٤ المصدر السابق، ج٢، ص٩٠٠.
٩٥ المصدر السابق، ج٢، ص٩٠١.
٩٦ حسين بن عبد الله الكبسي: عالم، وفقيه، مولده بالروضة من أعمال صنعاء عام ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م، أخذ عن عدد من علماء صنعاء، وكان تقياً، ورعاً، عالماً مجتهداً، له عظمة في الصدور، وجلالة وهيبة في النفوس، سجنه الإمام المنصور بعد ثورته عليه عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م، ومات في السجن أول سنة ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م عن سبع وسبعين سنة. انظر: المصدر السابق، ج١، ص٢٥٥، ٢٥٢؛ زبارة، نيل الوطر، ج١، ص٣٨٠ – ٣٨٢.
٩٧ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٢٥٥؛ جحاف، درر نحور، ص٧٠٨.
٩٨ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٢٥٥.
٩٩ أحمد الحرازي: عالم، وفقيه، وفرَضي، ولد في ذمار سنة ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م، وأخذ العلم عن عدد من علماء اليمن حتى برع في الفقه، والفرائض، كان الإمام المنصور يسند إليه الكثير من الأعمال. توفي في سنة ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م. انظر: المصدر السابق، ج١، ص١٢٥ – ١٢٧؛ زبارة، نيل الوطر، ج١، ص١٩٧.
١٠٠ جحاف، درر نحور، ص٧٠٨، ٧٠٩.
١٠١ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٢٥٦.
١٠٢ جحاف، درر نحور، ص٧٠٩.
١٠٣ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٢٥٦.
١٠٤ ديوان الشوكاني المسمى: أسلاك الجوهر، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص٢٣٤.
١٠٥ الشجني، التقصار، ص١٧٢، ص٢٤٧.
١٠٦ ديوان الشوكاني، ص٢٣٤، ٢٣٥.
١٠٧ جحاف، درر نحور، ص٦٧٩.
١٠٨ المصدر السابق، ص٦٧٩؛ الشجني، التقصار، ص٢٤٧.
١٠٩ العمري، الإمام الشوكاني، ص١٢٠.
١١٠ المرسوم المنصوري، ملحق رقم: ٤، منشور لدى العمري، حسين بن عبد الله: الإمام الشوكاني رائد عصره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، ص٤٦٤.
١١١ المصدر السابق، ص٤٦٤.
١١٢ المصدر السابق، ص٤٦٤، ٤٦٥.
١١٣ المصدر السابق، ص٤٦٥.
١١٤ المصدر السابق، ص٤٦٥.
١١٥ المصدر السابق، ص٤٦٥.

١١٦ العمري، حسين بن عبد الله: مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، ص١٥٠.
١١٧ جحاف، درر نحور، ص٦٩٠.
١١٨ المصدر السابق، ص٧٠٥، ٧٠٧.
١١٩ المصدر السابق، ص٧٠٧.
١٢٠ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٥٠٣، ٥٠٤؛ جحاف، درر نحور، ص٧٣٧ – ٧٣٩؛ الشجني، التقصار، ص٥١؛ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، ص١٥٨، ١٥٩.
١٢١ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٥٠٤؛ جحاف، درر نحور، ص٧٣٨ – ٧٤٠؛ الشجني، التقصار، ص٥٢. من سياق هذه الأحداث يبدو راجحاً القول إن المنصور خلال هذه الأحداث كان متغافلاً عما يدور في بلاده خلافاً لسياسته في السنين الأولى من حكمه، وربما يكون مردّ هذا التغير هو شيخوخته، إذ كان خلال هذه الواقعة يرزحُ تحت السبعين عاماً!
١٢٢ جحاف، درر نحور، ص٧٣٩؛ الشجني، التقصار، ص٥٢.
١٢٣ عبد الرحمن بن يحيى الآنسي: فقيه، وقاضٍ، وأديب، ولد في ذي القعدة من عام ١١٦٨م / ١٧٥٥م بصنعاء، وأخذ العلم عن عددٍ من علمائها حتى مهر في الفقه، والأدب، وعلوم العربية، ولّاه الإمام المنصور قضاء عدد من المناطق في اليمن، وكان غزير الشعر، قصائده كثيرة مشهورة. توفي بصنعاء في شوال من عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٥م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٨٠ – ٣٩٠؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٤٣.
١٢٤ جحاف، درر نحور، ص٧٣٩؛ الشجني، التقصار، ص٥٢.
١٢٥ جحاف، درر نحور، ص٧٣٩.
١٢٦ عبد الرحمن بن يحيى الآنسي: فقيه، وقاضٍ، وأديب، ولد بصنعاء عام ١١٦٨هـ / ١٧٥٥م، وأخذ العلم عن عددٍ من علمائها، تولى قضاء عددٍ من المناطق اليمنية إبان عهد الإمام المنصور، وحين وصل ابنه المتوكل إلى الإمامة، واستولى على كوكبان عيّن الآنسي والياً عليها عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م، توفي في صنعاء عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٨٠ – ٣٩٠؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص٤٣، ٤٤.
١٢٧ جحاف، درر نحور، ص٧٤١.
١٢٨ المصدر السابق، ص٧٤١؛ الشجني، التقصار، ص٥٤.
١٢٩ جحاف، درر نحور، ص٧٤١.
١٣٠ المصدر السابق، ص٧٤١.
١٣١ في الأصل: أمضاك.
١٣٢ جحاف، درر نحور، ص٧٤١.
١٣٣ المصدر السابق، ص٧٤١.
١٣٤ المصدر السابق، ص٧٤١.
١٣٥ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص١٠٨.
١٣٦ ذمار: بفتح الذال، والميم، مدينة كبيرة جنوب صنعاء بمسافة خمسة وتسعين كيلاً، تقع في سهل زراعي منبسط، وموقعها يربط بين مدينة صنعاء ومدن جنوبي اليمن، كان لها دور تاريخي قبل الإسلام، ثم غدت واحدة من أهم مراكز الإشعاع العلمي في اليمن. انظر: المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج١، ص٦٤٩.
١٣٧ الشجني، التقصار، ص٧٥.
١٣٨ المصدر السابق، ص٧٦، ٧٧.
١٣٩ كوكبان: تثنية كوكب، حصن، ومعقل، ومنطقة منيعة تقع إلى الشمال الغربي من صنعاء، وتطل من الشمال الشرقي على مدينة شبام، وترتفع عن سطح البحر حوالي ثلاثة آلاف متر. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، ج٤، ص٦٦٨، ٦٦٩؛ المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج٢، ص١٣٥٧.
١٤٠ آل شرف الدين: بيت عريق، مشهور، ينتسب إلى المتوكل على الله شرف الدين بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى الذي يرتفع نسبه إلى الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي الحسني، وهم أمراء كوكبان، وشبام، كما أن منهم فروع في صنعاء. وللاستزادة عنهم انظر: زبارة، محمد بن محمد: الأنباء عن دولة بلقيس وسبأ، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص١٧٣ – ١٧٦.

١٤١ الشجني، التقصار، ص٧٧.
١٤٢ الشجني، التقصار، ص٧٨.
١٤٣ المصدر السابق، ص٧٨.
١٤٤ الكوكباني، الحسن بن عبد الرحمن، المواهب السنية والفواكه الجنية من أغصان الشجرة المتوكلية، (مخطوط)، ج٢، ورقة: ٢٧٦، ٢٧٧، المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء، رقم ٢٦٢٧، ولدى الباحث نسخة منه.
١٤٥ شرف الدين بن أحمد الكوكباني: أمير، وسيدّ، ووجيه، ولد بكوكبان عام ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م، وأخذ العلم عن عددٍ من علمائها، تولى إمارة كوكبان عام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٣م، وعندما استولى الإمام المتوكل على كوكبان أبقاه في صنعاء سنة كاملة، ثم أرجعه أميراً على كوكبان، واستمر في الإمارة حتى تركها عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٦م، وكان مشهوراً بالديانة، والعبادة، ومحاسن الأخلاق، توفي في عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣١٤ – ٣١٦؛ زبارة، نيل الوطر، ج٢، ص١٠، ١١.
١٤٦ الكوكباني، المواهب السنية، ج٢، ص٢٧٨، ٢٧٩.
١٤٧ الأكوع، محمد بن علي: حياة عالم وأمير، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص٥٥، ٥٦.
١٤٨ المرجع السابق، ص٥٦.
١٤٩ حوليات المؤرخ جحاف، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص٢٨.
١٥٠ مجهول، حوليات يمانية، ص٣٠؛ وينصّ منشور الإمام المهدي الذي دوّنه جحاف في حولياته على أن وجود قبائل بكيل في صنعاء كان بناءً على طلب من الإمام المهدي. انظر نص المنشور في حوليات المؤرخ جحاف، ص٩٦.
١٥١ الشجني، التقصار، ص٦٢.
١٥٢ حوليات جحاف، ص٩٣؛ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢١١.
١٥٣ مجهول، مخطوط في تاريخ اليمن، ورقة: ١٨٠، نسخة منه في مكتبة د. أحمد يحيى آل فائع، ولدى الباحث صورة منها.
١٥٤ مجهول، مخطوط في تاريخ اليمن، ورقة: ١٨١.
١٥٥ حوليات جحاف، ص٩٥؛ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢١٢، ٢١٣.
١٥٦ حوليات جحاف، ص٩٩.
١٥٧ مجهول، مخطوط في تاريخ اليمن، ورقة: ١٨٢.
١٥٨ الشجني، التقصار، ص٦٤ – ٦٦؛ مجهول، حوليات يمانية، ص٣٢ – ٣٥.
١٥٩ مجهول، مخطوط في تاريخ اليمن، ورقة: ١٨٨.
١٦٠ المصدر السابق، ورقة: ١٨٧.
١٦١ المصدر السابق، ورقة: ١٨٥.
١٦٢ جحاف، حوليات، ص٣٠، ٣١.
١٦٣ مجهول، حوليات يمانية، ص٤١، ٤٢.
١٦٤ المصدر السابق، ص٤٢.
١٦٥ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص٢٣١، ٢٣٢.
١٦٦ حراز: منطقة جبلية واسعة غربي صنعاء، تتكون من سبعة جبال منيعة، وشاهقة، وصعبة المرتقى، ترتفع عن سطح البحر حوالي ألفين وخمسمائة متر، وتكثر فيها أشجار البن. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، ج٢، ص٢٥٢ – ٢٥٥؛ المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج١، ص٤٤١.
١٦٧ مجهول، حوليات يمانية، ص٥٠، ٥١.
١٦٨ الشجني، التقصار، ص٣٥.
١٦٩ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٥٧٦.
١٧٠ المصدر السابق، ج٢، ص٩١٨.
١٧١ المصدر السابق، ج٢، ص٥٧٧.
١٧٢ الصنعاني، محمد بن إسماعيل: الرسالة النجدية المسماة "إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال محمد بن عبد الوهاب"، مخطوط، ورقة: ١، صورة منها في مكتبة الدكتور أحمد يحيى آل فائع، ولد الباحث نسخة منها.

١٧٣ رسالة الإمام عبد العزيز بن محمد إلى الإمام المنصور، في شوال سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، منشورة في ذكريات الشوكاني، تحقيق: صلاح محمود رمضان، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م،ص١١٣.
١٧٤ حمود أبو مسمار: شريف من أشراف آل خيرات، تولى إمارة المخلاف السليماني عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م، رفض دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ونفوذ الدولة السعودية الأولى فقاتلته قتالاً مريراً عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م حتى أذعن لها، فقرّرته أميراً على المخلاف، تابعاً لها. وكان متذبذب الولاء فتارة يحكم باسم السعوديين، وتارة أخرى باسم الأئمة اليمنيين، وفي بعض الأحيان يكون أميراً مستقلاً عن الجميع. اتصف بالذكاء، والحزم، والجود، والدهاء، توفي في بلاد عسير بعد هزيمته لقوات سنان آغا عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م. انظر أخباره لدى البهكلي، عبد الرحمن بن أحمد: نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، تحقيق: محمد بن أحمد العقيلي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص١٠٨ – ٣١٥؛ الضمدي، عاكش: الديباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السليماني، تحقيق: إسماعيل بن محمد البشري، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص٩٥ – ١٨٥.
١٧٥ تمكن الشريف حمود من ضم وادي مور، واللحية، وحيس، وزبيد وغيرها من مناطق تهامة اليمن في عام ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م. انظر: البهكلي، نفح العود، ص١٤٦ – ١٥٠؛ عاكش، الديباج الخسرواني، ص١٠٢، ١٠٣. أما بالنسبة إلى أمراء عسير فقد هاجم أمير عسير طامي بن شعيب المتحمي مناطق الساحل اليمني وتمكن من الاستيلاء على مدينتي الحديدة، واللحية عنوة في عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م. انظر: ابن بشر، عثمان بن عبد الله: عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط٤، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ج١، ص٣١٢، ٣١٣؛ مانجان، فيلكس: تاريخ الدولة السعودية الأولى من كتاب (تاريخ مصر في عهد محمد علي)، ترجمة: محمد خير البقاعي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص٣٢٤.
١٧٦ الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٣٠٢، ٣٠٣؛ مجهول، حوليات يمانية، ص٢٢؛ الشجني، التقصار، ص٤١.
١٧٧ مجهول، حوليات يمانية، ص٢٢.
١٧٨ المصدر السابق، ص٢٢، ٢٣.
١٧٩ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، ص١٧٥.
١٨٠ ذكريات الشوكاني، ص١١٧.
١٨١ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٥٦٢.
١٨٢ المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٢.
١٨٣ المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٢.
١٨٤ الشوكاني، الدواء العاجل، ص٥١، ٥٢.
١٨٥ المصدر السابق، ص٥٢.
١٨٦ المصدر السابق، ص٦٤، ٦٥.
١٨٧ ديوان الشوكاني، ص٢٥٧.
١٨٨ دالية الإمام الشوكاني إلى الإمام سعود بن عبد العزيز وعلماء الدرعية، تحقيق: عبد الله بن محمد أبو داهش، منشورة في كتاب: الفصول في تاريخ أدب الجزيرة العربية، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، ص٣٣٣، ٣٣٤.
١٨٩ السؤال عن حكم البناء على القبور دون الاعتقاد فيها كان سؤالاً مطروحاً، طرحه الشيخ محمد بن أحمد الحفظي على الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، حيث جاء فيه ما لفظه": بناء القباب هل يكون علامة على الكفر بمجرد البناء، وكيف حال أهل العصر الثاني عن أصل البناء (ولا تزر وازرة وزر أخرى)؟ وكيف إذا كانت لم يذبح عندها البتة، ولم تتخذ وثناً يُعبد أبداً، وإنما البناء عليها فقط عادة بدعية....."إلى أن يقول: "والمراد السؤال عن مجرد البناء من غير حدوث عبادة يشرك بها الولي أبداً أو يتوسل إليها أيضاً، أفيدونا؟" انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، مطبعة المنار، بمصر، ط١، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، ج١، ص٢٤٥. وقد أجاب الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالة مطوّلة بما يفيد أن ذلك من علامات الكفر، حيث أجاب بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خاتم النبيين محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بناء القباب على القبور فهو من علامات الكفر، وشعائره لأن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم بهدم الأوثان، ولو كانت على قبر رجل صالح لأن اللات رجل صالح، فلما مات عكفوا على قبره، وبنوا عليه بنيّة، وعظموها فلما أسلم أهل الطائف، وطلبوا منه أن يترك هدم اللات شهراً، لئلا يروّعوا نساءهم وصبيانهم حتى يدخلوهم الدين، فأبى ذلك عليهم،

وأرسل معهم المغيرة بن شعبة وأبا سفيان بن حرب وأمرهما بهدمها، قال العلماء وفي هذا أوضح دليل على أنه لا يجوز إبقاء شيء من هذه القباب التي بُنيت على القبور، واتخذت أوثاناً ولا يوماً واحداً، فإنها شعائر الكفر، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البناء على القبر، وتجصيصه، وتخليقه، والكتابة عليه، وقد قال تعالى: (وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا)....."إلى آخر ما قال. انظر: المصدر السابق، ج١، ص٢٤٦.

١٩٠ دالية الإمام الشوكاني، منشورة في كتاب الفصول في تاريخ أدب الجزيرة العربية، ص٣٣٩.

١٩١ دالية الإمام الشوكاني، منشورة في كتاب الفصول في تاريخ أدب الجزيرة العربية، ص٣٣٩، ٣٤٠.

١٩٢ المصدر السابق، ص٣٤٣.

١٩٣ المصدر السابق، ص٣٤٤.

١٩٤ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٨٩٨.

١٩٥ المصدر السابق، ج١، ٤٩٧.

١٩٦ المصدر السابق، ج١، ص٥٠٢؛ أدب الطلب، ص١٠٠.

١٩٧ ذكريات الشوكاني، ص١٢٠.

١٩٨ رسالة من الإمام المتوكل إلى السلطان العثماني، منشورة في كتاب: ذكريات الشوكاني، ص١٤١، ١٤٢.

١٩٩ كانت وفاة الإمام المنصور عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م، وبعدها بأقل من عامين فقط شن محمد علي باشا حملاته العسكرية على الدولة السعودية الأولى.

٢٠٠ رسالة محمد علي باشا إلى الإمام المتوكل، منشورة في المصدر السابق، ص١٤٣، ١٤٤، ١٤٥.

٢٠١ رسالة الإمام المتوكل إلى محمد علي باشا، منشورة في المصدر السابق، ص١٤٦، ١٤٧.

٢٠٢ رسالة محمد علي باشا إلى الإمام المتوكل، منشورة في المصدر السابق، ص١٥١.

٢٠٣ رسالة الإمام المتوكل إلى محمد علي باشا، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٤، ١٥٥.

٢٠٤ الرسالة السابقة، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٥.

٢٠٥ رسالة الشوكاني إلى الشريف حمود أبو مسمار، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٧.

٢٠٦ الرسالة السابقة، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٧.

٢٠٧ الرسالة السابقة، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٧.

٢٠٨ الرسالة السابقة، منشورة في المصدر السابق، ص١٥٨.

٢٠٩ رسالة من محمد علي باشا إلى الإمام المهدي، بتاريخ ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ ، منشورة في المصدر المصدر السابق، ص١٦٧، ١٦٨.

٢١٠ رسالة خليل باشا إلى الإمام المهدي، بتاريخ جمادى الأولى سنة ١٢٣٤هـ ، منشورة في المصدر السابق، ص١٦٩، ١٧٠.

٢١١ رسالة الإمام المهدي إلى محمد علي باشا، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ / ٢٢ فبراير ١٨١٩م، منشورة في المصدر السابق، ص١٧١.

٢١٢ رسالة الإمام المهدي إلى خليل باشا، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ / ٢٢ فبراير ١٨١٩م، منشورة في المصدر السابق، ص١٧٣.

٢١٣ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٩٢٠.

٢١٤ مجهول، حوليات يمانية، ص٣٧.

٢١٥ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٩٢١.

٢١٦ المصدر السابق، ج٢، ص٩٢٠، ٩٢١.

٢١٧ رسالة خليل باشا إلى الإمام المهدي، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٤هـ، منشورة في ذكريات الشوكاني، ص١٧٥.

٢١٨ حَددت الرسالة السابقة كميات البن بثلاثة آلاف قنطار. انظر: المصدر السابق، ص١٧٥. ولأن القنطار يعد معياراً قديماً، فضلاً عن كونه متفاوتاً بين بلدٍ وآخر، فقد حاول أحد الباحثين إحصاء هذه الكمية بالكيلوغرام، فوجد أن ثلاثة آلاف قنطار تساوي حوالي ١٣٥٠٠٠ كيلو غرام. انظر: العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، هامش ص٢٢٤.

٢١٩ رسالة خليل باشا السابقة، منشورة في ذكريات الشوكاني، ص١٧٥، ١٧٦.

٢٢٠ رسالة محمد علي باشا إلى الإمام المهدي، بتاريخ ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ، منشورة في ذكريات الشوكاني، ص١٦٧.

٢٢١ الشوكاني، البدر الطالع، ج٢، ص٩٢١.
٢٢٢ المصدر السابق، ج٢، ص٩٢١.
٢٢٣ المصدر السابق، ج٢، ص٩٢١.
٢٢٤ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، ص٢٢٥.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل: الرسالة النجدية المسماة "إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال محمد بن عبد الوهاب"، مخطوط، نسخة منها مودعة في مكتبة الباحث.
- مجهول، مخطوط في تاريخ اليمن، نسخة منه في مكتبة د. أحمد يحيى آل فائع، ولدى الباحث صورة منها.
- الجنداري، أحمد بن عبد الله: الجامع الوجيز للعلماء ذوي التبريز،(مخطوط)، نسخة منه بمكتبة الأستاذ: عبد العزيز المتحمي، ولدى الباحث صورة منها.

ثانياً: المصادر المطبوعة والمراجع والدراسات التاريخية

- الأكوع، إسماعيل بن علي: الزيدية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط٣، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- الأكوع، محمد بن علي: حياة عالم وأمير، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- البهكلي، عبد الرحمن بن أحمد: نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، تحقيق: محمد بن أحمد العقيلي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ابن بشر، عثمان بن عبد الله: عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط٤، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- جحّاف، لطف الله بن أحمد:
  - حوليات المؤرخ جحاف، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
  - درر نحور الحور العين بسيرة الإمام المنصور علي وأعلام دولته الميامين، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر الإسلامي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الحجري، محمد بن أحمد: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- حمزة، يحيى: المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق: سيد مختار أحمد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٨٨م.
- الحموي، ياقوت: معجم البلدان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الحوثي، إبراهيم بن عبد الله: نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- زبارة، محمد بن يحيى:
  - الأنباء عن دولة بلقيس وسبأ، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
  - نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء.
- الشجني، محمد بن الحسن: التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار، حققه وعلق عليه: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- الشوكاني، محمد بن علي:
  - أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق ودراسة: عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
  - إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي، تحقيق: أبي الحسن علي بن أحمد الرازحي، مكتبة الرضوان، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- دالية الإمام الشوكاني إلى الإمام سعود بن عبد العزيز وعلماء الدرعية، تحقيق: عبد الله بن محمد أبو داهش، منشورة في كتاب: الفصول في تاريخ أدب الجزيرة العربية، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
- الدواء العاجل لدفع العدو الصائل، منشورة في مجموعة رسائل، إصدار: مركز شؤون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ديوان الشوكاني المسمى: أسلاك الجوهر، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ذكريات الشوكاني، تحقيق: صلاح محمود رمضان، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.
- رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين، منشور في الفتح الرباني في فتاوى الإمام الشوكاني، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء.

- عاكش، الضمدي: حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر، حققه ودرسه وعلق عليه: إسماعيل بن محمد البشري، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- العمري، حسين بن عبد الله:

- الإمام الشوكاني رائد عصره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

- القاسم، يحيى بن الحسين: يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر الهجري، تحقيق: عبد الله بن محمد الحبشي، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٦م.
- آل قطب، علي عوض: الأمراء اليزيديون، دار طوى، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
- مانجان، فيلكس: تاريخ الدولة السعودية الأولى من كتاب (تاريخ مصر في عهد محمد علي)، ترجمة: محمد خير البقاعي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٤هـ.
- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م.
- مجهول، حوليات يمانية، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- المقحفي، إبراهيم بن أحمد: معجم القبائل والبلدان اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- هيكل، برنارد: الإصلاح الديني في الإسلام (تراث الشوكاني)، نقله إلى العربية: علي محمد زيد، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، ٢٠١٤م.
- الواسعي، عبد الواسع بن يحيى: فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٤٦م.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- الداعي، أحمد بن قاسم: محمد بن صالح السماوي ونقده الفقهي للشوكاني من خلال كتابه: الغطمطم الزخار، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. محمد الرايس، جامعة الزيتونة، الجمهورية التونسية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.